الاقتصادية
ALEQTISADYAH

جريدة إلكترونية كويتية يومية

الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م • السنة الثانية

رقم العدد 641 عدد الصفحات 29

197 مليون دينار كويتي أرباح Ooredoo الكويت في الربع الأول من 2026

15

بنك برقان يتوج أكثر من 250 فائزاً والمليونير الرابع في سحوبات حساب كنز

20

إعلان القرارات المتخذة مسبقاً للجميع جزء من العدالة بين المساهمين

رئيس مجلس إدارة شركة يعلن في الجمعية أنه لا توزيعات لعامين إلى ثلاثة أعوام مقبلة

في الوقت الذي تقوم فيه مجالس إدارات وفق رؤية وخطة مستقبلية باتخاذ قرارات استراتيجية مسبقة، ذات تأثير مباشر على الأسهم قد يدوم لسنوات، فإن العدالة تستوجب أن يعلن ذلك لجميع المساهمين بشكل واضح.

معلومة عدم التوزيعات النقدية التي تأتي في سياق نقاشات على مستوى جمعية عمومية، والتأكيد أمام المساهمين بأن من يبحث عن توزيعات لعامين إلى ثلاثة أعوام فلن يكون هذا التوجه قائم، معلومة يجب أن تعلن، طالما ترقى إلى درجة قرار أو اتجاه توافقي داخل مجلس الإدارة.

الإفصاحات يجب أن تتطور، والشفافية يجب أن ترتقي، والممارسة تحتاج عدالة في التواصل مع جميع المساهمين وأصحاب المصلحة، خصوصاً وأن مثل هذه المعلومات المؤثرة هي جزء من التبريرات والتفسيرات التي تؤثر على اتجاه السهم، في المقابل تعلن الشركات عن الردود التقليدية بأنه لا توجد معلومات جوهرية مؤثرة، في حين أن مثل هذه المعلومات الضمنية الداخلية غير المعلنة هي أحد ابرز المؤثرات على اتجاهات السهم.

في حال كانت هناك توجهات مسبقة لدى مجلس الإدارة بعدم منح المساهمين عوائد يتوجب أن تعلن ذلك للجميع، مع العلم أن هكذا قرارات هي قرارات واضحة لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، والجمعية العمومية تقر ما يتم التوصية به، فلا قدرة للمساهمين الأفراد والأقليات على فرض توزيعات أو تغييرها.

هل هذه الممارسات وغيرها تستوجب النظر في خطوة إعادة مراقبة الجمعيات العمومية؟ على الأقل بالنسبة للشركات المدرجة بالدرجة الأولى، والشركات الأخرى يكون ذلك بناءً على طلب من أي مساهم وفق شهادة ملكية.

ما بين تجربتين، تجربة سابقة كانت تشهد حضور أساسي لجهات رسمية، وتجربة حالية للتحرر من الحضور، يرى مساهمون وقانونيون أن الحضور الرقابي من أكثر من جهة يصب في مصلحة كل الأطراف، ويعزز ويكمل الدور الرقابي، ويكشف عن الكثير من الملاحظات التي تصب في مزيد من الانضباط والحماية لجموع المساهمين والمستثمرين.

800 ألف دينار ربحية آنية متوقعة من عملية دمج

من المتوقع أن تعلن إحدى الشركات عن ربحية آنية تقديرية من عملية دمج تحت الإتمام بما قيمته 800 ألف دينار، فيما يظهر باقي الأثر لاحقاً بعد إغلاق العملية بشكل كلي، حيث تظهر الآثار على صافي الأرباح التشغيلية.

سرعة إعلان نتائج الربع الأول تزيد السوق تماسك ... باقي من الزمن 19 يوماً

مع نفاذ 26 يوماً من المهلة القانونية لإعلان الشركات عن نتائج الربع الأول، لا تزال سرعة الإفصاحات دون المستوى، وتتزايد آمال المساهمين بسرعة الكشف عن النتائج، حيث يتبقى 19 يوماً من المهلة شاملة العطل، مع العلم أن سرعة الإفصاحات تزيد السوق تماسكاً وشفافية.

«يونيكاب»: محفظة السوق قيمتها 6.7 مليون وحققت عائد 6.6%

قال رئيس الجمعية العمومية لشركة «يونيكاب» خلال نظر بنود الدمج وانتخاب مجلس إدارة جديد، في رده على أحد المساهمين، أن الشركة بجانب أنشطتها التشغيلية لديها محفظة أسهم في السوق المحلي بقيمة 6.7 مليون دينار كويتي، وتملك حصص في شركات تشغيلية ممتازة تضم بنوك وشركات عقار واتصالات وطاقة وصناعة، وتعتبر محفظة مدرة وذات أداء جيد تحقق عائد تقريباً يبلغ 6.6%.

53.213 مليون دينار مكافآت الإدارة العليا ومتخذو القرارات في «الوطني»

كشف تقرير الحوكمة السنوي للعام الماضي، عن أن الإجمالي الكلي للمكافآت الثابتة والمتغيرة الممنوحة لمجموعة الإدارات العليا ومتخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر، ووظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر في بنك الكويت الوطني ما مجموعه 53.213 مليون دينار كويتي.

المجموعة الأولى: وتشمل الإدارة العليا شاملة الرواتب والمكافآت النقدية الثابتة والمتغيرة بما قيمته نحو 26.113 مليون دينار، بمجموع 52 شخص في هذه الفئة، تفصيلها يشمل 15.104 مكافآت متغيرة، و8.227 مكافآت ثابتة، وأسهم صورية مؤجلة 2.395 مليون دينار، و387 ألف أخرى.

المجموعة الثانية: وتشمل متخذو القرارات لأنشطة تحفها المخاطر، وتبلغ مجموع الأجور والمكافآت الثابتة والمتغيرة لعدد 44 شخص في تلك الفئة 23.346 مليون دينار كويتي، منهم 6.815 مكافآت ثابتة، و13.586 مكافآت متغيرة، وأسهم صورية مؤجلة بقيمة 1.911 مليون، وأخرى بقيمة 1.034 مليون.

المجموعة الثالثة: وتشمل وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر بمجموع قيمته 3.754 مليون دينار، وتضم تلك المجموعة نحو 20 شخصاً، تتضمن 1.905 مليون مكافآت ثابتة، و1.297 مليون مكافآت متغيرة، و9 آلاف مؤجلة، وأسهم صورية مؤجلة بقيمة 543 ألف دينار.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

كيانات تنفق الملايين على الكوادر التنفيذية ولا تزال تنتظر التوجيه الرقابي لتصحيح إفصاحاتها القاصرة

القانون مر عليه 16 عاماً ولا تزال الكيانات غير مستوعبة لتطبيقه بدقة... أو ربما تتراخى لأهداف

بعض الإفصاحات تعكس قصور وضعف في تفنيد وتوصيف المعلومة وأثرها الجوهري

في ظل تكرار بعض الإفصاحات التكميلية التي تتم بناءً على توجيه للشركة بتقديم المزيد من الإيضاحات، ما هي التبعات التي تقع على الشركات في ظل إقرار الشركات بكامل مسؤوليتها عن محتوى الإفصاح وسلامة المعلومات ووضوحها؟ وذلك وفق نص صريح في كل إفصاح ينص على الآتي:

يتحمل من أصدر الإفصاح كامل المسؤولية عن صحة المعلومات الواردة فيه ودقتها واكتمالها، مع الإقرار بأن من أصدر الإفصاح قد بذل عناية الشخص الحريص في تجنب أية معلومات مضللة أو خاطئة أو ناقصة، وذلك دون أدنى مسؤولية على كل من هيئة أسواق المال وبورصة الكويت بشأن محتويات الإفصاح، وبما ينفي عنهما المسؤولية عن أية أضرار قد تلحق بأي شخص جراء نشر هذا الإفصاح أو السماح بنشره عن طريق أنظمتهما الإلكترونية أو موقعهما الإلكتروني، أو نتيجة استخدام هذا الإفصاح بأي طريقة أخرى.

وأمام هكذا إقرار تبرز تساؤلات:

- ما هي النتيجة أو الجزاء الذي يترتب على وقوع الأخطاء، خصوصاً بعد ما جاء في فقرة المسؤولية الكاملة عن صحة المعلومات ودقتها والحرص على تجنب أية معلومات خاطئة أو ناقصة؟
- في حالة الأخطاء التي يترتب عليها اتخاذ قرارات من المستثمرين أو أخطاء رقمية ثم يعاد تصحيحها لاحقاً، ما هي الجزاءات التي تترتب على الشركة نتيجة هذا الخطأ؟
- هل إقرار الشركة بالمسؤولية عن دقة المعلومات ووضوحها مجرد ديباجة؟
- ألا يفترض أن تكون هناك مسؤولية قانونية في ظل هذا الإقرار، يترتب عليها جزاء أو ما شابه ذلك لتقليل مثل هذه الممارسة، خصوصاً وأن الدقة مطلوبة في أسواق المال، فهي من المؤسسات التي لا تحتمل أخطاء، مهما كان صِغر حجم وتأثير تلك الأخطاء؟

توقيع عقد الصفقة يستوجب الإعلان

بمناسبة الحديث عن الإفصاحات ودقتها وسلامة المعلومات، ما هو جزاء الشركات التي لديها معلومات جوهرية، مثل التوقيع على عقود البيع على سبيل المثال، ولا تعلن عنها؟ أليس من حقوق المساهمين تقديم إفصاح ينص على أنه تم توقيع عقد، بالأرقام والربح، مع النص على أن إتمام الصفقة النهائي مرتبط بنقل الملكية واستكمال الإجراءات؟

الجدير ذكره أن بعض الشركات تحرص على الإفصاح بمجرد التوقيع الابتدائي، وأخرى توقع ولا تعلن وتنتظر حتى يتم كشفها عبر وسائل الإعلام، وحينها فقط تقوم بالإعلان.

تأخير الإفصاحات!

أيضا في ذروة الحديث عن الإفصاحات، هناك ملف آخر ذو صلة، وهو ملف إخفاء المعلومات لفترة، وأثناء ذلك يتم تسريبها يميناً ويساراً والتأثير على السهم، وتنفي الشركة وجود متغيرات، ثم لاحقاً وبعد أيام أو أسابيع تظهر صفقة أو معلومة جوهرية، لكن «الحجة» أنه لم يتم نقل الملكية، أو أن الصفقة ما زالت في طور الإجراءات النهائية. ملف بهذه الأهمية يحتاج ضبط أيضاً، ويحتاج مسؤولية أكثر من الشركات.

مطلوب جزاءات رادعة تواجه كل سلوك أو مراوغة مستحدثة، حتى يستقيم الجميع.

25 شركة تمثل 18% من شركات البورصة ... خاملة

شركات ممتازة تحت درجة الخمول رغم الأداء والتوزيعات

معدلات الدوران في 4 أشهر بين 0% و3%

الخمول يفقد السوق سيولة كبيرة ويقلل من درجات الجاذبية

هل ضعف وقلة الأدوات الاستثمارية أحد أسباب الخمول؟

ما هو مستقبل الأدوات في ظل مرور العام تلو الآخر على آمال ووعود

من الظواهر التي تعاني منها البورصة، رغم ما يتوفر لها من مقومات النجاح والسيولة والكفاءة في تحقيق الأرباح والتوزيعات، هي كتلة الشركات الخاملة التي تصل إلى درجة الجمود، رغم أن أدائها المالي قوي وإيجابي، وبعضها يصنف ضمن قوائم الشركات الممتازة أو شركات التشغيل والتوزيع.

عدد الشركات الخاملة البالغ 25 شركة، بنسبة نحو 18%، يعتبر كتلة كبيرة أمام محدودية قائمة الشركات في مقصورة الإدراج والبالغة 139 شركة، خصوصاً وأن السوق في تناقص وتقزم بفعل عمليات الشطب المستمرة أو الشركات الخاسرة لنسبة 75% من رأسمالها.

بداية يمكن تلخيص أسباب الخمول في الآتي:

1. بعض الشركات أسهمها المتاحة قليلة جداً وتخضع لسيطرة مطلقة، وينفر منها المستثمرون خوفاً من تجميد السيولة.
2. نوعية من الشركات كبار ملاكها غير مهتمين بأداء السهم أو سائليته أوعدالة الأسعار رغم أدائها المميز وأصولها الجيدة.
3. مجالس إدارات تترك سعر السهم في الحدود الدنيا كي لا يشكل عليها أي ضغط في النتائج والتوزيعات، وبالتالي مهما كان ما يتحقق أو يتم إقراره فهو يناسب السعر.
4. شركات مدرجة للوجاهة وتصنف كأصل مسعر وكفى، والملكيات ثابتة دون تغيير، وتعتبر أقرب لكيانات عائلية وليس لها أدنى مصلحة في تحرك أو سائلية السهم.
5. بعض الإدارات تعتمد تكتيك الجمود لتنفير المستثمرين والمضاربين من السهم.

من أبرز الحلول المتاحة والخيارات الممكنة:

- تفعيل شراء أسهم الخزانة
- التعاقد مع أحد صناع السوق المحترفين بمساهمة عينية ونقدية فاعلة وليست مساهمة شكلية.
- تجنب الضغط على السهم والتخلي عن ممارسة «تطفيش» و«تنفير» المستثمرين.

تساؤلات:

لكن وسط هذه الظاهرة يبرز تساؤل مهم، هل قلة الأدوات الاستثمارية في السوق هي أحد الأسباب التي تؤدي إلى خمول الأسهم؟ خصوصاً وأن تعدد وتنوع الأدوات الاستثمارية يمكن أن يحسن من حركة الأسهم واستهداف الأسهم الممتازة وزيادة الطلب عليها لآجال طويلة بكلفة مالية منخفضة، مثلما كانت عقود الأجل، حيث يتم شراء كميات كبيرة بنسبة مقدم لعقد 6 أشهر أو عام، وبالتالي يتم الحصول على التوزيعات، وهذه الأسهم غالبيتها لا تشهد فجوات نزول وتراجع فهي مستقرة وتحفظ قيمتها.

تماسك السوق وقوته الدفاعية وجدارة الشركات الجيدة يجب أن يكون عامل قوة وميزات لدفعه نحو مزيد من التفوق والتطور والجاذبية العالية للسيولة.

قائمة 25 شركة الأقل دوران في البورصة

التسلسل	الشركة	معدل دوران السهم من بداية 2026
1	السينما	%0
2	تمدين استثمارية	%0
3	امتيازات	%0
4	بحرينية كويتية	%0
5	إعادة التأمين	0.2
6	السور	%1
7	معامل	%1
8	السكب	%1
9	بترولية	%1
10	أجيال	%1
11	تمدين عقارية	%1
12	الأهلية للتأمين	%1
13	الكويت للتأمين	%1
14	أوريدو	%1
15	إنجازات	%2
16	التسهيلات	%2
17	السكب	%2
18	فالمور	%2
19	وطنية مواد البناء	%2
20	منتزهات	%2
21	بوبيان	%3
22	الخصوصية	%3
23	قيوين أ	%3
24	كفيك	%3
25	يوباك	%3

بومرزوق المساهم الذكي الحريص على متابعة أمواله

بعض الذلات تكشف الحقائق

خلاف شقيقين في جمعية عمومية على صانع السوق!!

في إحدى الجمعيات العمومية لواحدة من الشركات التي تقبع على أصول تشغيلية ضخمة وناجحة بأكثر من 100 مليون دينار، كان المساهم "بومرزوق" حاضراً بقوة. «بومرزوق» يمثل أفضل نموذج للمساهمين الحريصين على متابعة أموالهم واستثماراتهم، فقد كان يناقش رئيس مجلس الإدارة المدجج بنسب أغلبية بجسارة وشراسة، ويسأله عن حق المساهمين في التوزيع النقدي السنوي وحقهم في سعر سهم عادل.

خلال النقاشات في الجمعية العمومية، والاستفسارات العميقة والشاملة التي طالت مستقبل السهم وكل جوانب الشركة مالياً، قال بومرزوق: «السهم خامل ولا يعكس حجم وجودة الأصول، لماذا لا تتعاقد الشركة مع صانع سوق للسهم بدلاً من حالة الخمول التي يمر فيها رغم قوة الأصول التشغيلية ومستقبل الشركة الجيد؟»

تدخل شقيق رئيس الجمعية العمومية الذي يملك حصة كبيرة في الشركة والذي كان حاضراً وقال، "أنا صانع السوق على السهم"! قالها بتلقائية وعفوية وسلامة نية.

لكن الشقيق الأكبر الذي يدير الجمعية العمومية احتد وقال "لا ... لست صانع سوق، وسوف أغلق باب النقاش! صانع السوق حسب القوانين يجب أن يكون من الجهات المرخص لها بذلك".

ثم قال رئيس الجمعية العمومية ... «سوف نقوم بدراسة هذا الملف ومستقبلاً قد يكون هناك صانع سوق محترف من المرخص لهم سيتم التعاقد معه».

لكن بومرزوق المساهم الذكي لم تمر عليه "السالفة" وقال معقباً: «بعض الذلات تكشف الحقائق»... وفعلاً رأي وكلام "بومرزوق" صحيح ودقيق بنسبة 100%، فقد جاء في الحكمة التي تنسب إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه "تَكَلَّمُوا تُعْرَفُوا، فَإِنَّ المَرْءَ مَخْبُوءٌ تَحْتَ لِسَانِهِ».

وفي نهاية الأمر استجاب الشقيق الأصغر للشقيق الأكبر الذي يترأس الجمعية العمومية، المحترف إدارياً وقانونياً، ومرت الجمعية بسلام كما خُطط لها، وتحقق المُراد وتمت الوافقة على البنود.

لكن حضور المساهم "بومرزوق" وتحمله عناء المناقشة تارة محتداً وجاداً، وتارة هادئا، سجل موقف مهم وأوصل رسالة للجميع بضرورة الحضور، وعلى أقل تقدير فقد كشف بعض الحقائق عن من يدير حركة السهم ويوجه اتجاهاته.

«الأولى للاستثمار»: رفض بنود وامتناع عن أخرى

6.025% من نصاب الجمعية امتنعوا عن التصويت على 15 بند

شهدت الجمعية العمومية للشركة الأولى للاستثمار امتناع حصة أسهم من حضور الجمعية العمومية نسبتها 6.025% عن التصويت على البنود بنحو 15 بنداً تقريباً.

فيما أبدى مساهمون يملكون 1.143% عدم موافقتهم على تقرير الحوكمة وبند التعاملات مع الأطراف ذات صلة.

وكانت الموافقات على كافة البنود تمت بالنسبة المكررة 93.975%.

لكن الجدير ذكره أن نسبة الامتناع لافتة، وشملت كافة البنود، بما فيها تقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الشرعي الخارجي.

التساؤل المهم هو: هل هناك اهتمام من أي جهة بالملاحظات التي تتم في الجمعيات العمومية من نوعية "التحفظات" أو الامتناع عن الموافقة، أو عدم الموافقة؟

هذه النسب التي تتخذ مسار آخر غير الموافقين يجب أن يتم الاستفادة من ملاحظاتهم والتعرف على وجهة نظرهم.

الأغلبية أقرت البنود ووافقت عليها، لكن كما يمنح القانون لحامل السهم الواحد فقط حق الحضور والحصول على أرباح، يجب أن يتم التدقيق على كل ما يسجل من المساهمين.

مساهمين يتسائلون ... أين الباقي؟

كيف حسبها رئيس مجلس الإدارة؟

شركة سيكون تحت مظلتها أصول بقيمة 180 مليون دينار يفترض أن القيمة الدفترية تصل إلى 750 فلساً، لكن الرئيس قال للمساهمين القيمة الدفترية سترتفع 160 فلساً إضافية، وبالتالي مع القيمة الحالية البالغة 70 فلساً يعني أنها ستصل إجمالاً إلى 230 فلساً ... أين الـ 520 فلساً الباقية؟

حسبة المساهمين هي 180 مليون دينار على 240 مليون سهم تساوي 70 فلساً.

حتى لو مع خصم الديون البالغة 52 مليون فإن صافي حقوق الملكية 127 فلساً، ما يعني أن القيمة الدفترية 533 فلساً وليس 230؟

في كل الأحوال قيمة دفترية 230 فلساً غير مقنعة قياساً لحجم وضخامة حقوق المساهمين.

سؤال الأسبوع

تصرفات الإدارة السابقة ورث بقيمة 2.3 مليون

باعتراف مسؤول أمام مساهمين: الأغلبية المالكة تسلمت الشركة منذ 6 سنوات وتم تعديل أوضاعها بشكل كبير، لكن ضمن الاعترافات قال أن أحد الملفات فيها 2.3 مليون خسارة بسبب الإدارة السابقة.

والتساؤل هو، ما هو مصير هذه الإدارة؟ هل تم ملاحقاتهم أو مسائلتهم قانونياً ، أم يتم معالجة الملف فقط دون مسائلة؟

الملف يحتاج إيضاحات أوسع، خصوصاً في ظل الشرباكة المتعلقة بتأسيس صندوق في الخارج لتسوية الدين، ولا يزال الأمر يتداول قانونياً. الجانب المهم هو محاسبة كل من قصر أو أخطأ أو تسبب في اتخاذ إجراء غير حصيف.

على المساهمين الذين حضروا النقاش أن يوجهوا تساؤل للشركة عن محاسبة المتسببين في الخسارة.

مشروع «أفنتورا»: الإنجاز يتواصل والافتتاح يقترب

رابع أكبر مجمع تجاري تحت الإنشاء، مجمع افنتورا في مدينة جابر الأحمد، يتشارك فيه تحالف شركة مباني المالكة لمول الأفنيوز وشركة التخصيص القابضة والصناعات الوطنية. يتضمن المشروع مول أفنتورا بمساحة 323 ألف متر مربع، عدد الوحدات السكنية 276 سكن استثماري، عبارة عن 72 فيلا وعدد 204 شقق. ويعد من المشاريع الرائدة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويضم المشروع «أفنتورا مول» بمساحة تأجيرية تبلغ نحو 108 آلاف متر مربع، وسيضم العديد من العلامات التجارية العالمية

صندوق الأسرار:

1 شركة استثمار عريقة وضعت خطة استراتيجية طويلة الأجل بقيادة الرئيس التنفيذي للعودة للميدان التنافسي بقوة. فعلياً بدأت الشركة في تطبيق الخطة في اتجاهات متزامنة، حيث ذهبت للحصول على التراخيص اللازمة، ومؤخراً نجحت في الحصول على موافقة وباقي موافقات لخدمات أخرى متنوعة، والسر يمكن في فريق عمل مخلص كفؤ وإدارة تُعلي مصالح الشركة والمساهمين.

2 استهجن بعض المساهمين في إحدى الجمعيات العمومية وصف رئيس مجلس الإدارة لشقيقه الحاضر للجمعية العمومية بأنه شقيق من الدرجة الثانية ... ما قاله رئيس مجلس الإدارة خلال مجريات الجمعية بوصف شقيقه الحاضر والمؤازر لنصاب الجمعية، كونه مالك رئيسي، بأنه شقيق من الدرجة الثانية، كان القصد منه أنه أخ غير شقيق أو غير خليص، لكن المساهمين لم يعجبهم هذا الوصف في حضور جمعية عمومية، ولم يكن له ما يبرره في حضور أطراف خارجية لاجتماع رسمي.
ما هكذا تورد الإبل، ولا هذا الكلام مما يقال أمام المساهمين!!

3 قال قيادي مسؤول في شركة استثمار وتمويل أن الشركة تدرس فرص في سلطنة عمان، وحالياً يوجد نقاش داخلي مع الإدارة المالية في الشركة لوضع خطة للدخول في تلك الفرص.

4 جمعية عمومية لشركة خلال النقاشات وخلال سير الأحداث والتنقل بين البنود، طلب رئيس مجلس الإدارة شطب بعض المصطلحات والنقاشات من محضر ومضبطة الجمعية، في استدراك إلى أن ما قاله ما كان يجب أن يدوّن، كما أنه ربما في تقديره غير متوافق 100% مع الضوابط القانونية المنظمة.

5 يحسب لرئيس مجلس إدارة تحليه بالشفافية المطلقة بإجابة أحد المساهمين بوضوح بأن هناك طرف من الدرجة الأولى ذو صلة يملك 62% من الشركة المندمجة.

6 قيادي لا يزال اسمه بالرصاص، ولم يقدم أي بصمة أو إنجاز، ولم "يمديه" حتى تقديم خطة أو رؤية لمجلس الإدارة، أصابته بالفعل لعنة "الكبر" و"العُجب." هذه النوعية من القيادات الثرثرية لا يرتجى منهم خيراً، لا فكر ولا إمكانيات ولا رؤية نوعية، فهو من نوعية القيادات التي تأتي لتنفذ الإملاءات والأوامر فقط. الأيام بيننا... دع الإنجازات والأرقام هي من تتحدث.

7 مجموعة محترفة في توريط المستثمرين تفتح العين على "مركب خشبي" متهالك لتحميل الآلاف من المساهمين وإغراقهم في أقرب "نقعة"!! الأرقام والنتائج والتوزيعات وسمعة الملاك أساسيات وبديهيات.

8 هل إتمام صفقة روتينية تقليدية يحتاج 5 أشهر ونصف؟ أم أن "التكتيك" والرغبة في التوقيت هما المعايير الحاسمة والأساسية في توقيت الإعلان النهائي؟

9 شركة استثمار غير مدرجة، تابعة لشركة عامة، قامت بتنفيذ استشارة ومهمة تقييمية لعملية دمج كبرى مؤخراً وحصلت على عمولة جيدة.

10 وعد مسؤول في شركة بأن إجراءات الدمج متوقع أن تنتهي في 31 أغسطس المقبل تقريباً، موضحاً أن حقوق الملكية الجديدة سوف تظهر في أول ميزانية بعد الدمج.

11 مالك رئيسي لمجموعة كبرى ومحرك أساسي ومتحكم في كل التفاصيل .. ما هي الرسالة التي تريد إيصالها من الاستعانة بأحد الأعضاء ضمن مجلس إدارة إحدى شركاتك؟

12 سؤال ... عندما تكون جهة محظور عليها تملك أصول بسقف محدد محلياً، هل يحق لها قانوناً اللجوء إلى جزر العذراء لتأسيس صندوق وتتملك نفس المحظور عليها محلياً؟

13 14 مليون دينار خسارة صندوق.... "وايد"!!

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

الفارق بين اصطناع الأرباح وتحقيقها!!

تستطيع أن تكذب مرة أو تخدع الناس مرة، لكنك لن تستطيع أن تخدع وتكذب طوال الوقت، فالتدليس مهما طال الزمن له نهاية.

قصة المحتال مادووف انتهت بالنهاية المريرة، وانفجرت بالونة السطو الأعظم على أموال وحقوق المستثمرين بعد سنوات من الخداع والتدليس وممارسة لعبة تدوير الأموال بين أصحاب الأموال والسيولة، حيث اعتمد لعبة، "خذ من هذا واعطى ذاك" حتى انتهت كرة النار في يد من يقف في آخر الطابور.

لذلك هناك فارق بين من يعمل بجد واجتهاد وينتج، ومن يتصنع أنه منتج، بين من يحقق أرباح من صميم أعمال وأنشطة تشغيلية ومن بزنس حقيقي، وبين من يصطنع الأرباح صناعة من مصادر بعيدة عن صميم العمل الأساسي والتشغيلي وبعيداً عن ميدان المنافسة عن طريق بيع الأصول والممتلكات، حتى وصل الأمر للتخلي عن أصول تشغيلية، لينطبق عليه مثل "من أخذ القرد على ماله، غداً سيتبخر المال ويظل القرد على حاله!!

لذلك يجب أن يكون التطبيل بهدوء، والترويج بالمنطق، والعُجب في محله، لأن من يمارس التكتيكات المالية بتأخير هذا البنج وتقديم ذاك للحفاظ على أرقام محددة، ليس كمن يعمل للمستقبل بخطى مدروسة وواثقة، وفق عمل فني دقيق وممنهج، وأهداف مرسومة وطموحات محددة، ومجد يعمل الجميع من أجل ترسيخه.

إنجاز الصفقات بحسابات وتوقيتات مدروسة ومحددة، للاستظلال بظلها وتضمين نتائجها ضمن اللأرقام المجمعة النهائية من أجل المقارنة، ليس كمن يعمل تحت ضوء الشمس من دون حساب للتوقيتات، وتجميع لأرقام ونتائج الصفقات، حتماً الأخير يتبع نهج مستدام وراسخ وقوي ومتين.

الأول كلما بدت عليه علامات الترهل مد يده في المخباة ليستخرج "درهم أبيض" أو مثقالاً من ذهب مخشوش من عمر الرعيل الأول الحصيف والحريص.

المشكلة ليست في عام أو عامين، الأزمة كل الأزمة فيمن سيرث تركة ثقيلة مترهلة، بمحفظة أسواق سيئة الأداء، لا فائدة اقتصادية ولا أمل يرتجى منها، وما سيتحقق منها ستأكله فوارق التحويلات الشاسعة بين العملتين، عملة المقر وبلد الأساس وعملة بلد الاستثمار.

من يحترف إدارة مزارع تفريخ الأسهم التي يتم تفريخها لإرضاء قاعدة محدودة الأفق حالياً، مقابل قاعدة أوسع وأكبر ستدفع الثمن مستقبلاً، يرتكب جريمة مقنعة ومعقدة في ذات الوقت، سيدفع ثمنها أجيال مقبلة لسنوات طويلة.

من سيحصل على العوائد الجيدة ويفرح بالأرقام المصطنعة يقابله من سيندم على هذا الاستثمار وقت أن تقع الواقعة. المعادلة بالضبط والتمام كمن يبيع أسهم في السوق بربح، فمقابله طرف اشترى بسعر عالي.

لذلك يجب التدقيق في مصادر الأرباح، وقراءة مؤشرات النمو جيداً، وفلترة البنود بدقة، فبريق الرقم الأخير قد يلمع، ولكن ليس كل ما يلمع ذهباً، بل قد يكون فخاً كبيراً. هكذا هي الأرقام المزخرفة والمتفوخة بفيلر في ورشة المحاسبين، الذين يتم نفيهم وتدويرهم كل دورة مجلس، حتى لا يستفحل أحد ويتحول إلى قنبلة موقوتة، أو تقوى شوكته أمام الرئيس المتلاعب الذي يستحق لقب ملك التلاعبات.

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية وعرابي السطو على الأصول الجوهرية الدولية.

الساحل
للتنمية والاستثمار

الأداء العام لبورصة الكويت للأسبوع المنتهي في 23 أبريل 2026

الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)	عدد الصفقات المنفذة منذ بداية السنة
بورصة الكويت	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	53.17	100.00%	18,424.17	5,260.89	1,324,543
		مؤشر السوق الأول	39	44.72	84.10%	9,918.12	3,994.39	11,256
		مؤشر السوق الرئيسي 50	100	8.45	15.90%	8,506.05	1,266.50	1,313,287
		مؤشر السوق الرئيسي	48	3.02	5.68%			

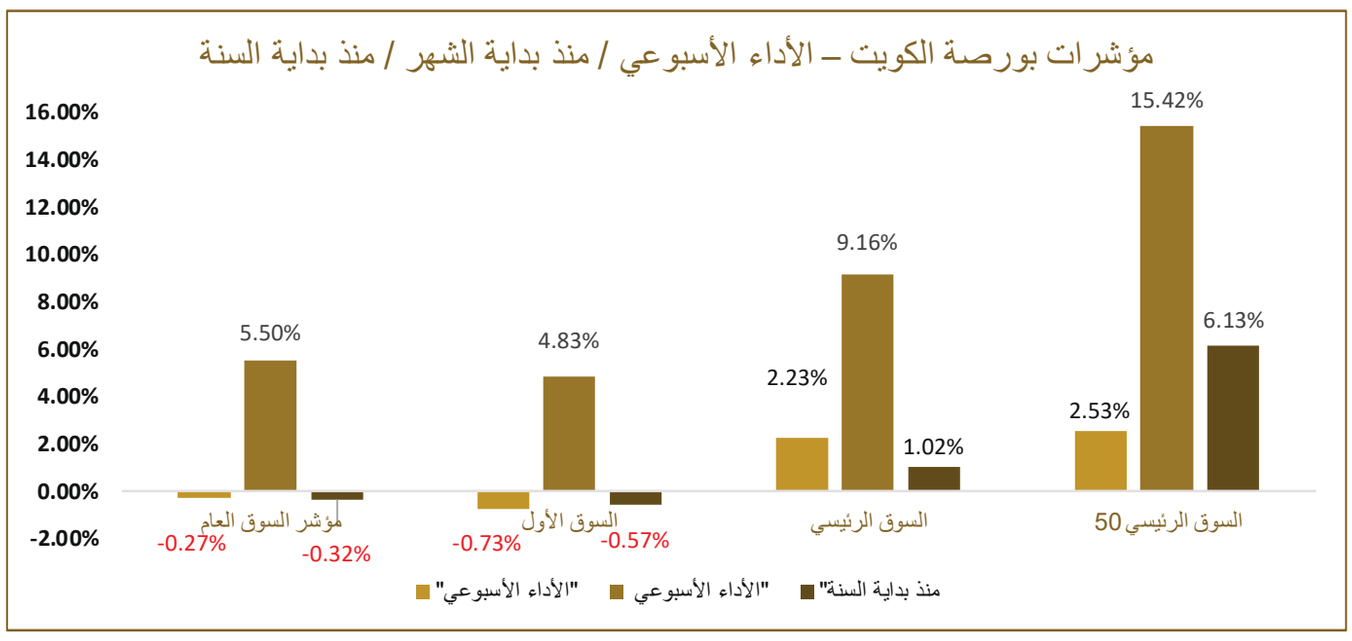

المؤشرات	المستوى الحالى للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(28.60)	-0.32%	-0.27%
مؤشر السوق الأول	(53.97)	-0.57%	-0.73%
مؤشر السوق الرئيسي 50	85.00	1.02%	2.23%
مؤشر السوق الرئيسي	532.84	6.13%	2.53%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	17.10	1.83	3.07%
مؤشر السوق الأول	18.79	2.02	2.89%
مؤشر السوق الرئيسي 50	11.01	1.16	4.03%
مؤشر السوق الرئيسي	11.22	1.51	1.91%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي

القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغير (%)	القيمة السوقية للقطاع (مليون د.ك)	القيمة السوقية النسبة إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,169.98	2,194.05	(24.07)	-1.10%	32,375.68	60.89%	1	20.22	2.10	2.34%
الخدمات المالية	44	1,782.69	1,761.05	21.64	1.23%	5,659.11	10.64%	2	12.20	1.25	3.23%
العقار	29	2,009.32	1,960.00	49.32	2.52%	4,251.69	8.00%	3	18.65	1.48	1.74%
الاتصالات	4	1,326.89	1,356.04	(29.15)	-2.15%	4,057.66	7.63%	4	11.07	1.87	9.63%
صناعية	19	762.45	735.01	27.44	3.73%	2,519.01	4.74%	5	16.12	1.52	4.48%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,330.71	2,331.44	(0.73)	-0.03%	1,696.30	3.19%	6	15.01	2.90	1.89%
التأمين	8	1,958.81	1,922.24	36.57	1.90%	788.27	1.48%	7	9.29	0.89	3.89%
الطاقة	6	1,816.73	1,803.86	12.87	0.71%	488.94	0.92%	8	15.02	1.40	3.32%
مواد أساسية	3	812.15	832.54	(20.39)	-2.45%	457.55	0.86%	9	16.72	1.53	6.28%
السلع الاستهلاكية	2	1,397.94	1,296.15	101.79	7.85%	423.56	0.80%	10	23.27	3.14	1.93%
الرعاية الصحية	2	573.01	570.29	2.72	0.48%	274.70	0.52%	11	25.21	1.87	1.82%
منافع	1	381.58	384.21	(2.63)	-0.68%	159.50	0.30%	12	10.61	1.18	4.83%
التكنولوجيا	1	1,462.27	1,083.97	378.30	34.90%	20.10	0.04%	13	NM	NM	NM

الأكثر 5 شركات ارتفاعا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
يوبك	**0.316**	0.170	85.88%	45.62%	9.34	2.51
الأنظمة	**0.201**	0.149	34.90%	53.44%	47.37	8.56
المعدات	**0.290**	0.235	23.40%	68.12%	37.54	10.27
ثريا	**0.430**	0.363	18.46%	127.51%	6.74	2.81
أولى تكافل	**0.180**	0.154	16.88%	0.34%	5.81	1.00

الأكثر 5 شركات انخافضا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعرإغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
الكوت	**0.999**	1.074	-6.98%	-12.37%	0.08	0.08
آسيا	**0.041**	0.044	-6.88%	-13.25%	9.88	0.41
الإماراتية	**0.116**	0.123	-5.69%	-18.88%	3.96	0.48
تحصيلات	**0.157**	0.165	-4.85%	-0.63%	1.85	0.30
الأولى	**0.122**	0.127	-3.94%	-1.61%	48.47	6.07

الأكثر 5 شركات نشاطا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
إنوفست	**0.102**	0.105	-2.86%	-0.97%	**294.53**	31.97
وطنية	**0.094**	0.088	6.92%	30.83%	**112.72**	10.34
تنظيف	**0.193**	0.185	4.32%	61.43%	**101.34**	19.40
مشاريع	**0.085**	0.087	-2.42%	6.42%	**78.46**	6.79
بنك وربة	**0.295**	0.316	-1.98%	7.42%	**78.35**	24.37

الأقل 5 شركات ارتفاعا

السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعرإغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الإسبوع الحالي (مليون د.ك)
بيتك	**0.793**	0.804	-1.37%	6.35%	72.07	**57.36**
إنوفست	**0.102**	0.105	-2.86%	-0.97%	294.53	**31.97**
وطني	**0.883**	0.896	-1.45%	-5.21%	33.30	**29.81**
بنك وربة	**0.295**	0.316	-1.98%	7.42%	78.35	**24.37**
تنظيف	**0.193**	0.185	4.32%	61.43%	101.34	**19.40**

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي

الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون $)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 23/04/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV
	مؤشر السوق العام	**173.45**	**4.2%**	8,879.00	**8,907.60**	**-0.27%**	**5.50%**	**-0.32%**	**17.10**	**1.83**
	تاسي	**2,623.64**	**63.8%**	11,109.59	**10,490.69**	**-3.85%**	**-1.24%**	**5.90%**	**15.81**	**1.88**
	مؤشر قطر QE Index	**156.27**	**3.8%**	10,662.42	**10,762.51**	**-0.49%**	**4.65%**	**-0.93%**	**11.44**	**1.30**
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	**849.87**	**20.7%**	9,788.84	**9,992.72**	**-1.33%**	**2.81%**	**-2.04%**	**12.49**	**1.89**
	مؤشر دبي العام DFM-GI	**244.27**	**5.9%**	5,854.19	**6,047.09**	**-2.23%**	**7.72%**	**-3.19%**	**9.31**	**1.69**
	مؤشر مسقط MSX 30	**47.24**	**1.1%**	8,159.33	**5,866.80**	**-2.13%**	**-0.11%**	**39.08%**	**15.66**	**1.57**
	مؤشر البحرين العام BASI	**19.91**	**0.5%**	1,932.98	**2,066.54**	**-0.30%**	**1.79%**	**-6.46%**	**7.73**	**0.76**

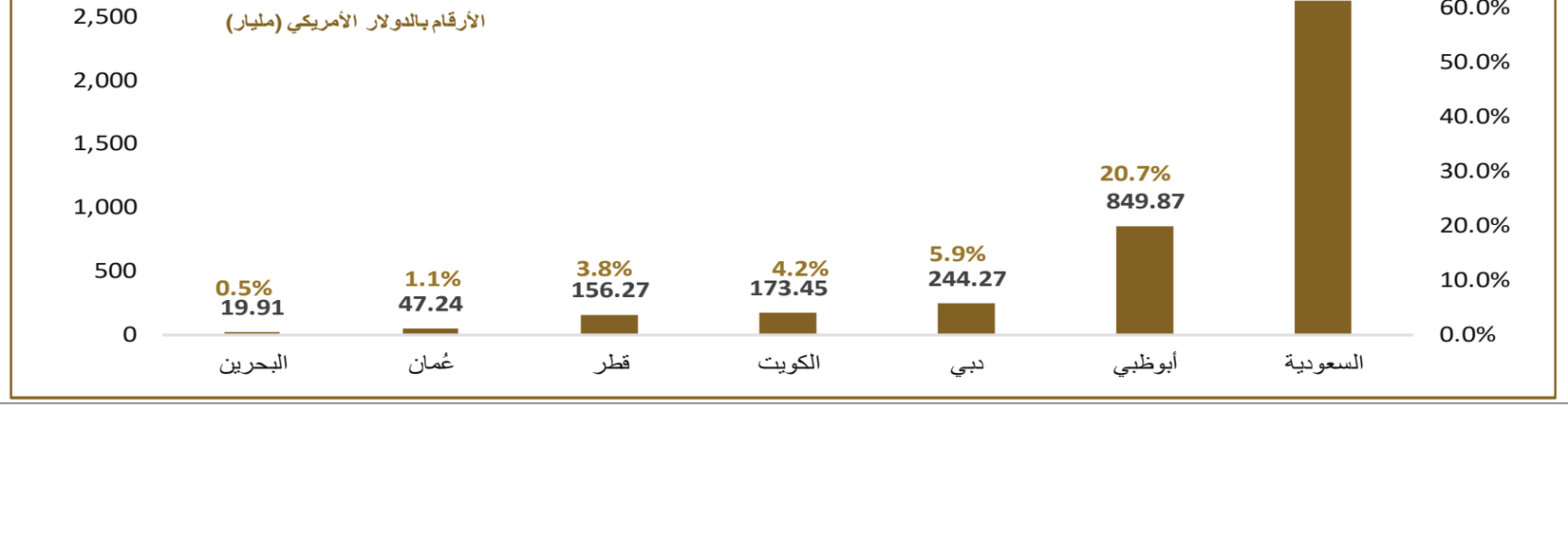

شركة الساحل للتنمية والاستثمار
إدارة التداول
الخط الساخن 1899222
واتساب 1899222
بريد الكتروني cb@coast.com.kw

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

الأخلاق والاقتصاد: فهم السياسة وحدود السوق

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى
Elshebshiry@outlook.com

لم يعد ممكناً اليوم النظر إلى الاقتصاد باعتباره علماً تقنياً محايداً منفصلاً عن القيم. فالأزمات المتكررة، وتصاعد عدم المساواة، واتساع الاستقطاب السياسي، كشفت جميعها أن الأرقام وحدها لا تفسر الواقع، وأن وراء كل قرار اقتصادي منظومة أخلاقية تُوجِّه السلوك وتحدد نتائجه. إن إعادة دمج الرؤية الأخلاقية في الاقتصاد ليست ترفاً فكرياً، بل ضرورة لفهم ما يحدث في السياسة والمجتمع، وتحديد مسارات التنمية المستدامة.

منذ بدايات الفكر الاقتصادي، لم يكن هذا الفصل قائماً. فقد ربط آدم سميث بين السوق والأخلاق في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية، كما تناول كارل ماركس الاقتصاد بوصفه بنية اجتماعية تحمل أبعاداً أخلاقية وصراعية. لكن القرن العشرين شهد انفصالاً تدريجياً بين الاقتصاد وعلم النفس الأخلاقي، قبل أن يعود التقارب مجدداً مع إدراك أن القيم ليست مجرد خلفية، بل قوة محركة للسلوك الاقتصادي، وتؤثر بشكل مباشر في القرارات الفردية والجماعية.

في هذا السياق، يبرز عمل جوناثان هايدت، خاصة في كتابه The Righteous Mind: Why Good People Are Divided by Politics and Religion، الذي يرى أن الأخلاق تطورت كآلية لضمان التعاون داخل المجتمعات. فالأخلاق، وفق هذا المنظور، ليست مبادئ ثابتة، بل أدوات اجتماعية واقتصادية تساعد على تنظيم التفاعل بين الأفراد، وتسمح بظهور الإنتاج والتبادل على نطاق واسع، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

هذا الفهم يقود إلى فكرة محورية: الأخلاق تتكيف مع البيئة الاقتصادية. فالمجتمعات ذات الروابط الأسرية القوية تميل إلى "أخلاق تخصيصية" تركز على الولاء للجماعة، بينما المجتمعات الأكثر انفتاحاً على الأسواق تطور "أخلاقاً تعميمية" تعطي أهمية أكبر للعدالة والمساواة بين الغرباء. ومع توسع العولمة وتزايد التعاملات بين أفراد لا تجمعهم روابط مباشرة، يصبح من الضروري تعزيز الثقة العامة والقواعد الأخلاقية الشاملة التي تتجاوز الحدود المحلية.

ولتبسيط هذا التمييز: تشير التعميمية إلى تطبيق معايير العدالة على الجميع دون تمييز، مثل دعم الضرائب التي تموّل خدمات عامة يستفيد منها كل المواطنين أو تأييد المساعدات الدولية. أما التخصيصية فتعني إعطاء الأولوية للأقارب أو المجتمع المحلي، مثل تفضيل توظيف أفراد العائلة أو دعم سياسات تحمي العمال المحليين أولاً. وفي الواقع، تمزج معظم المجتمعات بين النمطين بدرجات متفاوتة، وهو ما يفسر اختلاف المواقف تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

هنا يظهر دور ما يُعرف بـ"الإمبريالية الاقتصادية"، حيث يستخدم الاقتصاديون أدواتهم لتحليل مجالات تقليدياً تابعة لعلم النفس أو الاجتماع. ورغم الانتقادات، فإن هذا التداخل أثبت قيمته، إذ سمح باختبار الفرضيات الأخلاقية باستخدام بيانات واسعة النطاق، وربطها بنتائج ملموسة مثل أنماط التصويت أو السياسات العامة، مما يثري فهمنا للسلوك البشري في السياق الاقتصادي.

وتتضح أهمية هذا الدمج بشكل خاص في تفسير الانقسام السياسي. فالقيم الأخلاقية المختلفة تترجم إلى مواقف اقتصادية متباينة: من يؤمنون بالتعميمية يميلون إلى دعم إعادة التوزيع والعولمة والعمل المناخي، بينما يفضل أنصار التخصيصية حماية الجماعة المحلية ويبدون تحفظاً تجاه الهجرة أو نقل الموارد إلى الخارج. وهكذا، لا يكون الخلاف حول السياسات مجرد اختلاف في المصالح، بل صراعاً بين رؤى أخلاقية متباينة تتطلب حواراً أعمق.

لكن الخطر الأكبر لا يكمن فقط في تجاهل الأخلاق، بل في إساءة فهمها، كما حدث مع مفهوم "اليد الخفية". فقد تحولت الفكرة التي طرحها آدم سميث في ثروة الأمم من وصف محدود لكيفية عمل الأسواق في ظروف معينة، إلى عقيدة تدعو إلى الثقة المطلقة في السوق. ومع صعود اقتصاديين مثل بول صمويلسون وفريدريك هايك، أصبحت "اليد الخفية" رمزاً لاعتقاد شبه ديني بأن الأسواق قادرة دائماً على تصحيح نفسها، متجاهلين الحاجة إلى الأطر التنظيمية والأخلاقية.

غير أن الواقع أثبت حدود هذا التصور. فحين تتحول الحوافز نحو المضاربات المالية أو نقل الإنتاج إلى الخارج بحثاً عن أرباح أعلى، قد تتحقق أرباح خاصة، لكن على حساب الإنتاجية الوطنية، والأجور، والاستقرار الاجتماعي. وهنا يظهر ما يمكن تسميته بـ"التلف القومي": اقتصاد ينمو رقمياً لكنه يفقد قدرته على تحقيق رفاه حقيقي ومستدام لغالبية أفراده.

إن الرأسمالية، كما يتضح من قراءة أعمق لسميث، ليست نظاماً يعمل تلقائياً لصالح الجميع، بل تحتاج إلى مؤسسات وقواعد توجهها نحو تحقيق المنفعة العامة. فالسوق يمكن أن يكون أداة فعالة، لكنه ليس بديلاً عن الأخلاق أو السياسة. وبدون قيود وتنظيمات تضمن التوازن بين الربح والمصلحة العامة، قد يؤدي إلى نتائج عكسية تضر بالمجتمع ككل.

وفي هذا الإطار، برز عدد من الاقتصاديين المعاصرين الذين أعادوا الاعتبار للبُعد الأخلاقي في الاقتصاد، مثل أمارتيا سن الذي ربط التنمية بالحرية والعدالة، وجوزيف ستيغليتز الذي انتقد اختلالات السوق، وتوماس بيكيتي الذي ركز على عدم المساواة، وماريانا مازوكاتو التي دعت إلى دور أكثر فاعلية للدولة في توجيه الابتكار نحو الصالح العام. وترتبط هذه الطروحات بمفهوم حوكمة الشركات والحكومات، الذي يقوم على الشفافية والمساءلة ومنع تضارب المصالح. فالأخلاق هنا تتحول إلى قواعد عملية: من الإفصاح المالي، إلى حماية حقوق العمال، إلى مكافحة الفساد، بما يعزز الثقة والاستقرار الاقتصادي ويحقق التنمية الشاملة.

كما يظهر دمج الأخلاق في الاقتصاد من خلال تطبيقات عملية، مثل معايير الاستثمار المسؤول ESG والضرائب التصاعدية، وسياسات الحد الأدنى للأجور، ونماذج الاقتصاد التعاوني. وكلها تعكس محاولة لتحقيق توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتسعى لبناء نظام اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

أما الدين، فيمكن أن يشكل مرجعاً مهماً للأخلاق الاقتصادية، إذ يقدم إطاراً قيمياً حول العدالة ومنع الاستغلال والتكافل الاجتماعي. فبعض النظم الدينية تشجع إعادة التوزيع من خلال الزكاة أو الصدقات، أو تضع قيوداً على الفائدة، بما يعكس رؤية أخلاقية للاقتصاد. ومع ذلك، ففي المجتمعات المتعددة، غالباً ما يتم دمج هذه المرجعيات مع مبادئ مدنية عامة لضمان توافق أوسع وقبول مجتمعي.

من هنا، تبرز أهمية المنهج متعدد التخصصات. فدمج الاقتصاد مع علم النفس الأخلاقي يوفر فهماً أكثر عمقاً للظواهر المعقدة: لماذا يدعم الناس سياسات معينة؟ كيف تتشكل الثقة؟ ولماذا تفشل بعض الإصلاحات رغم منطقها الاقتصادي؟ الإجابة تكمن في التفاعل المعقد بين القيم والحوافز، وتأثيرها على السلوك الاقتصادي.

بالنسبة لصناع السياسات، الرسالة واضحة: لا يمكن تصميم سياسات فعالة دون فهم البعد الأخلاقي للمجتمع. فالسياسة الاقتصادية ليست مجرد معادلات، بل هي أيضاً خطاب أخلاقي يجب أن يتواصل مع قيم الناس المختلفة. وإدراك هذا التنوع قد يساعد على تقليل الاستقطاب وبناء توافق أوسع حول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

في النهاية، إعادة دمج الأخلاق في الاقتصاد لا تعني تسييس العلم، بل تعني استعادة طبيعته الأصلية كعلم اجتماعي يسعى لفهم الإنسان في سياقه الكامل. وبينما تستمر التحديات العالمية في التعقيد، قد يكون هذا التكامل هو السبيل الوحيد لبناء اقتصاد أكثر عدلاً واستقراراً، وتحقيق رفاهية مستدامة للجميع.

تنظيم أراضي الدولة في الكويت... سرد لواقع يتجه نحو المستقبل

إدارة أراضي الدولة لم تعد مجرد إجراء تنظيمي، بل أصبحت عاملاً مؤثرا في كفاءة الاقتصاد وتوجيه مسارات التنمية

بقلم/ الخبيرة العقارية - سبيكة محمد البحر

مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية – أعضاء في IVSC

لم يعد الحديث عن أراضي الدولة في الكويت محصوراً في توصيف الواقع القائم، بل بات يمتد إلى ملامح واقع جديد يتشكل تدريجياً، فالمشهد الذي كان يتسم بالتكدس وتداخل الاستخدامات بدأ يتحول نحو نموذج أكثر تنظيماً تقوده أدوات حديثة في الحصر والتصنيف وإعادة التوزيع.

في الشويخ والري لم تعد الصورة كما كانت، صحيح أن هذه المناطق ما زالت تحتفظ بثقلها الاقتصادي، إلا أن ملامح التغيير أصبحت أكثر وضوحاً. جزء من الأنشطة الثقيلة بدأ ينتقل تدريجياً إلى مناطق مخصصة، فيما يجري العمل على إعادة ترتيب الاستخدامات داخل هذه المناطق بما يخفف الضغط على البنية التحتية. شركات مثل شركة الصناعات الوطنية وشركة أسمنت الكويت أصبحت تعمل ضمن بيئة تتجه نحو تنظيم أعلى مع تحسن نسبي في حركة النقل وتوزيع الأنشطة.

هذا التحول لم يأتِ بشكل مفاجئ، بل هو نتيجة توجه تدريجي لإعادة التوازن، حيث لم يعد التوسع العشوائي خياراً مطروحاً، بل تم استبداله بمنهج يعتمد على التخطيط المسبق وتحديد أولويات الاستخدام.

في المقابل تبدو الشدادية وكأنها تمثل الصورة الأقرب للمستقبل، فالمشاريع اللوجستية مثل مستودعات الأمن الغذائي لم تعد مجرد إضافة، بل أصبحت جزءاً من منظومة متكاملة تهدف إلى نقل الأنشطة التخزينية خارج النطاق الحضري. المساحات المنظمة والبنية التحتية المجهزة تعكس نموذجاً جديداً في إدارة الأراضي.

هذا الواقع يعزز من كفاءة عمل الشركات اللوجستية وعلى رأسها شركة أجيليتي للخدمات اللوجستية التي تستفيد من بيئة أكثر تنظيماً وسلاسة في سلاسل الإمداد ما ينعكس على قدرتها التشغيلية والتنافسية.

أبو فطيرة الحرفية... من واقع مزدحم إلى نموذج قيد التشكل

إذا كانت الشويخ والري تمثلان ثقل الماضي الاقتصادي، والشدادية تعكس ملامح المستقبل اللوجستي فإن أبو فطيرة الحرفية تقف اليوم في منتصف الطريق بين الاثنين.

على أرض الواقع لا تزال المنطقة تعكس صورة النشاط الحرفي التقليدي في الكويت؛ ورش متلاصقة، تنوع كبير في الأنشطة، وحركة يومية لا تتوقف من صيانة المركبات إلى أعمال النجارة والحدادة، وصولاً إلى خدمات خفيفة ومتوسطة، تشكل هذه المنطقة بيئة عمل حيوية تعتمد عليها شريحة واسعة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لكن هذا الواقع، رغم أهميته، لم يكن خالياً من التحديات، فالتوسع في الأنشطة داخل مساحة محدودة، وغياب الفصل الواضح بين الاستخدامات، إضافة إلى الضغط على المرافق والخدمات كلها عوامل جعلت من التنظيم ضرورة وليس خياراً.

ومع بدء تطبيق مراجعات تنظيمية أكثر دقة، بدأت ملامح التغيير تظهر تدريجياً. لم يعد الأمر يقتصر على متابعة المخالفات، بل أصبح هناك توجه لإعادة تعريف طبيعة الاستخدام داخل المنطقة. بعض الأنشطة يتم إعادة تصنيفها، وأخرى يجري توجيهها إلى مواقع بديلة أكثر ملاءمة، في حين يتم العمل على رفع مستوى الالتزام بالاشتراطات داخل المواقع القائمة.

الأهم في هذا التحول أنه لا يقوم على الإزالة أو الاستبدال الكامل، بل على إعادة الضبط، فالنشاط الحرفي ما زال مطلوباً، بل يُنظر إليه كجزء أساسي من الدورة الاقتصادية، لكن ضمن إطار أكثر تنظيماً يحقق التوازن بين الكفاءة التشغيلية ومتطلبات السلامة والبنية التحتية.

وفي القراءة المستقبلية، يمكن تصور أبو فطيرة الحرفية كنموذج مطور للمناطق الحرفية، حيث تصبح الورش أكثر تخصصاً، وتُفصل الأنشطة بشكل أوضح، مع تحسين في الخدمات والمرافق وربما إدخال عناصر تنظيمية إضافية مثل مناطق تحميل مخصصة ومسارات حركة أكثر انسيابية.

كما أن هذا التحول قد يفتح المجال أمام رفع جودة الخدمات المقدمة، ويعزز من استقرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من بقائها في بيئة تشغيلية متغيرة وغير واضحة المعالم.

وبين هذه المشاهد المختلفة يتضح أن حصر وتصنيف الأراضي لم يعد مجرد خطوة إجرائية، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية البيانات لم تعد فقط وسيلة للرصد، بل أساساً لاتخاذ قرارات تتعلق بإعادة توزيع الأنشطة وتوجيه الاستثمارات وتحسين كفاءة الاستخدام.

ومع تقدم هذه العملية تتغير أيضاً منظومة التراخيص، حيث تتجه نحو مزيد من الوضوح والاستقرار، ما يمنح الشركات رؤية أوضح لقراراتها المستقبلية ويقلل من التباين في الإجراءات.

ما يتشكل اليوم هو مزيج بين واقع قائم يتم تحسينه، ومستقبل يتم بناؤه بشكل تدريجي، فالمناطق القديمة لا تختفي لكنها يعاد تعريف دورها، والمناطق الجديدة لا تُنشأ فقط، بل تُصمم لتستوعب احتياجات المرحلة القادمة.

وفي هذا الإطار تصبح إدارة أراضي الدولة عملية ديناميكية تتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية وتعيد توزيع الموارد بما يحقق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والنمو المستدام. فالمشهد المستقبلي لا يقوم على استبدال واقع بآخر، بل على تطويره بحيث تصبح الأرض عنصراً أكثر إنتاجية، ومحركاً أكثر فاعلية في دعم الاقتصاد الوطني.

تقرير ALSHALL Consulting الشال للاستشارات الاقتصادي الأسبوعي

«الشال»: 36.7% من الشركات المدرجة بواقع 51 شركة تباع بخصم على قيمها الدفترية

فجوات شاسعة بين القيمة الدفترية والأسعارالسوقية ومستوى الخصم يصل 50% وأكثر

سيولة الربع الأول 2026 بنسبة 79.7% إتجهت إلى أسهم السوق الأول

توقعات أداء الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي – أبريل 2026

قال التقرير الأسبوعي لشركة الشال : تعكس تقديرات صندوق النقد الدولي استمرار تحرك الاقتصاد العالمي في بيئة تتسم بارتفاع عدم اليقين، مدفوعة بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وفي مقدمتها الحرب في الشرق الأوسط، وما تفرضه من ضغوط على معدل التضخم والأوضاع المالية وأسواق السلع. وفي ظل الظروف الراهنة، يواجه الاقتصاد العالمي مساراً هشاً تحيط به مخاطر مرتفعة وتباين في التأثيرات بين الدول، مع بقاء احتمالات التصعيد والتوترات التجارية من أبرز مصادر القلق. وفي المقابل، تظل فرص التحسن قائمة عبر التقدم التقني والإصلاحات، شريطة تبني سياسات اقتصادية متماسكة تعزز الاستقرار والقدرة على التكيف.

ويعرض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في ثلاث سيناريوهات مختلفة بسبب عدم استقرار الأحداث الجيوسياسية. السيناريو الأول، وهو ما يمكن أن يقال عنه متفائل إلى حد ما ويفترض أن الصراع الحالي قصير الأجل، حيث يميل إلى تحقيق الاقتصاد العالمي نمواً بنحو 3.1%، مع انخفاض التوقعات بنحو 0.2%- عن تقرير يناير 2026، وارتفاع معدلات التضخم من 4.1% لعام 2025 إلى نحو 4.4% لعام 2026. السيناريو الثاني، يتمثل في امتداد فترة الحرب واحتمالية إغلاق مضيق هرمز لفترة أطول، واستمرار الهجوم على منشآت الطاقة الحيوية، مما يخفض توقعات النمو إلى نحو 2.5% ويرفع معدلات التضخم إلى نحو 5.4%. أما السيناريو الثالث، وهو أكثر السيناريوهات حدة وتشاؤماً، فهو يفترض امتداد اختلال توازن أسواق الطاقة حتى العام المقبل، ما يؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود بنمو بنسبة 2.0% للعام الجاري والعام المقبل، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى 6.0%.

أما على المستويات القِطرية، فقد ثبت الصندوق توقعاته لنمو اقتصادات الدول المتقدمة، أي من المقدر لها أن ترتفع بنحو 1.8% و1.7% للعامين على التوالي (2026 و2027). ولمجموع الدول الناشئة والنامية، بلغ الخفض لعام 2026 بنحو 0.3%-، بينما رفع من معدل توقعاته بنسبة 0.1% لعام 2027. وضمن الدول المتقدمة، بلغت التوقعات بخفضِ للولايات المتحدة الأمريكية بنحو 0.1%- لعام 2026 وزيادة بنحو 0.1% لعام 2027. أما بالنسبة للخصم التجاري الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، أو الصين، فقد قدر الصندوق انخفاض نموها بنحو 0.1%- لعام 2026، مع الإبقاء عند نسبة النمو ذاتها لعام 2027. ومعدلات النمو المتوقعة للاقتصاد الصيني جاءت بنحو 4.4% و4.0% للعامين على التوالي، مع تأكيد التوقعات أن نمو الصين سيبلغ نحو 1.9 ضعف نمو الولايات المتحدة الأمريكية في العامين 2026 و2027. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أكثر المتضررين من الأحداث الجارية، وضمنها الاقتصاد السعودي وهو أكبر اقتصادات دول الإقليم، وما يمكن أن يمثل من انعكاس على اقتصادات الدول الخليجية الأخرى. إذ بلغت نسبة الخفض له بنحو 1.4%- في عام 2026، على أن يعوض بعض هذا التراجع بزيادة نسبة نموه بنحو 0.9% لعام 2027.

ورغم أهمية هذه التقديرات كمؤشر عام، إلا أنها تظل عرضة لهوامش خطأ واسعة، خاصة في ظل بيئة عالمية تتسم بسرعة التغير وصعوبة التنبؤ. ولا بد من التذكير، أن الفرضيات التي تقوم عليها، لا سيما تلك المتعلقة باستقرار أسعار الطاقة أو انحسار التوترات الجيوسياسية، قد لا تتحقق ضمن حدود المنطق، ما يعني أن المخاطر السلبية قد تكون أعلى من تلك التي يعكسها السيناريو الأساسي.

الفجوة بين أسعار الأسهم وقيمها الدفترية في بورصة الكويت

يفترض أن تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في أي بورصة دالة طردية بمستوى السيولة، بمعنى أن مستوى الأسعار يفترض أن يرتفع كلما ارتفعت سيولة البورصة. وسيولة بورصة الكويت انخفضت بنحو 44.6%- خلال الربع الأول 2026 مقارنة مع سيولة الربع الأول 2025، في حين ارتفعت بنحو 79.2% لكامل عام 2025 مقارنة بمستواها لكامل عام 2024. وفقد المؤشر العام لبورصة الكويت في نهاية مارس 2026 نحو 5.5%- مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2025، بعد أن كسب نحو 21.0% في عام 2025، وحركة المؤشر خلال العام الجاري كانت في نفس اتجاه حركة السيولة، وذلك في حدود المنطق مع انخفاض السيولة إضافة إلى مخاطر اضطراب البيئة الجيوسياسية. ولا تزال هناك شركات مدرجة عديدة تعاني من فجوة سالبة، وبعضها يعاني من فجوة واسعة ما بين أسعار السوق لأسهمها وما تسطره بياناتها المالية المراقبة والمدققة من قيم دفترية لها.

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

فرص التحسن الاقتصادي ستبقى مرهونة بتبني سياسات اقتصادية متماسكة تعزز الاستقرار والقدرة على التكيف

147.1 مليار دولار أمريكي سيولة البورصات الخليجية في الربع الأول 2026

بورصة مسقط حققت أعلى مكاسب بنسبة 39.2% والسيولة قفزت 719.7%

ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة لكامل عام 2025 وإقفال أسعار نهاية مارس الفائت، أي نهاية الربع الأول 2026، تشير إلى أن 35 شركة مدرجة أو نحو 25.2% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية، ونحو 53 شركة أخرى أو نحو 38.1% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1% – 99%، أي أن 88 شركة أو نحو 63.3% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية.

ما تبقى أو نحو 36.7% من الشركات المدرجة أو 51 شركة، تباع بخصم على قيمها الدفترية، ضمنها 32 شركة أو نحو 23.0% من الشركات المدرجة تباع عند مستوى خصم يراوح ما بين 1% – 29%، و14 شركة أخرى أو نحو 10.1% من الشركات المدرجة تباع بمستوى خصم يراوح ما بين 30% – 49% على قيمها الدفترية. وتعاني 5 شركات أي نحو 3.6% من عدد الشركات المدرجة، مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمتهما الدفترية وأسعارهما السوقية، إذ يبلغ مستوى الخصم 50% وأكثر. وكان عدد الشركات التي تباع بأقل من قيمة أسهمها الدفترية في نهاية عام 2025 أقل، حيث بلغ عددها 40 شركة أو نحو 28.8% من عدد الشركات المدرجة حينها، أي انخفاض السيولة ساهم في اتساع تلك الفجوة.

استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقيها وضمن شركات كل سوق فيهما قد يكون سبب، حيث اتجهت سيولة الربع الأول 2026 بنسبة 79.7% إلى السوق الأول، أي زادت نسبة التركز لصالحه بعد أن كان نصيبه نحو 56.4% لمجمل عام 2025، وحتى ضمنه حصدت نصف شركاته على نحو 81.9% من سيولته تاركة نحو 18.1% للنصف الآخر. وبشكل عام، حظيت نصف شركات السوقين (الأول والرئيسي) على نحو 97.0% من سيولة البورصة، بينما لم يحظ النصف الآخر سوى على 3.0% من تلك السيولة. لذلك، كان فائض سيولة بعض الشركات الصغيرة أثر طاغٍ على الفارق الإيجابي بين أسعارها وقيمتها الدفترية، في حين أن شحة سيولة بعض الشركات أبقى الفجوة بهبوط أسعارها دون قيمتها الدفترية.

سيولة بورصات الخليج – الربع الأول 2026

انخفض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 160.6 مليار دولار أمريكي في الربع الأول 2025 إلى مستوى 147.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول 2026، أي حققت السيولة انخفاضاً بحدود 8.4%-. ومعظم ذلك الانخفاض جاء من تراجع السيولة المطلقة للسوق السعودي وإن كان أقل الأسواق انخفاضاً نسبياً، وإضافة جاءت من انخفاض سيولة بورصتي البحرين والكويت، في المقابل كان هناك ارتفاع في سيولة البورصات الأربع الأخرى خلال الفترة ذاتها.

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب بورصة مسقط وبحدود 719.7% مقارنة بسيولة الربع الأول 2025، وحقق مؤشرها أعلى المكاسب في الإقليم وبنحو 39.2%. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققه سوق دبي وبنحو 48.3%، بينما حقق مؤشره أعلى الخسائر وبنسبة 10.1%-. وحققت بورصة قطر ثالث أعلى ارتفاع نسبي في السيولة بنحو 18.2%، فيما حقق مؤشرها خسائر بنحو 5.3%-. وأخيراً، جاء سوق أبوظبي في المرتبة الرابعة من حيث الارتفاع النسبي في سيولته وبنحو 7.5%، وكذلك خالف مؤشره مسار سيولته وحقق أقل الخسائر في الإقليم وبنحو 4.7%-.

وفي الجانب الآخر، انخفضت سيولة بورصة البحرين بنحو 88.5%-، ومعها فقد مؤشره نحو 8.1%-، أي ثاني أعلى الخسائر في الإقليم. تليها بورصة الكويت بانخفاض سيولتها بنسبة 44.6%-، مع انخفاض مؤشرها بنسبة 5.5%-. وجاءت سيولة السوق السعودي منخفضة بنسبة 19.7%-، مع مخالفة سيولته مسار مؤشره وتحقيقه مكاسب بحدود 7.2%. ذلك يعني أن ثلاثة أسواق فقط في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالفت 4 أسواق مسار سيولتها مع مسار المؤشرات.

الفترة المقارنة	تقرير يناير 2026		التغير ما بين أبريل 2026 ويناير 2026		تقرير أبريل 2026	
الموقع الجغرافي	2026	2027	2026	2027	2026	2027
الناتج العالمي	3.3	3.2	-0.2	0.0	3.1	3.2
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.7	0.0	0.0	1.8	1.7
الولايات المتحدة	2.4	2.0	-0.1	0.1	2.3	2.1
منطقة اليورو	1.3	1.4	-0.2	-0.2	1.1	1.2
ألمانيا	1.1	1.5	-0.3	-0.3	0.8	1.2
اليابان	0.7	0.6	0.0	0.0	0.7	0.6
المملكة المتحدة	1.3	1.5	-0.5	-0.2	0.8	1.3
اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	4.2	4.1	-0.3	0.1	3.9	4.2
آسيا الناشئة والنامية	5.0	4.8	-0.1	0.0	4.9	4.8
الصين	4.5	4.0	-0.1	0.0	4.4	4.0
الهند	6.4	6.4	0.1	0.1	6.5	6.5
أوروبا الصاعدة والنامية	2.3	2.4	-0.3	-0.3	2.0	2.1
روسيا	0.8	1.0	0.3	0.1	1.1	1.1
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	3.9	4.0	-2.0	0.6	1.9	4.6
المملكة العربية السعودية	4.5	3.6	-1.4	0.9	3.1	4.5

*جميع الأرقام هي نسب مئوية.

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج

الأسواق الخليجية	القيمة (السيولة) - ألف دولار الأمريكي		التغير		النسبة من الإجمالي		تغير مؤشرات الأسواق
	الربع الأول 2025	الربع الأول 2026	القيمة	النسبة	2025	2026	
بورصة مسقط	1128959	9253687	8124728	%719.7	%0.7	%6.3	%39.2
سوق دبي المالي	11194003	16600654	5406651	%48.3	%7.0	%11.3	%10.1-
بورصة قطر	5875767	6947645	1071879	%18.2	%3.7	%4.7	%5.3-
سوق أبوظبي	22666061	24369753	1703692	%7.5	%14.1	%16.6	%4.7-
السوق المالية السعودية	96689873	77619329	19070544-	%19.7-	%60.2	%52.8	%7.2
بورصة الكويت	21902191	12139704	9762488-	%44.6-	%13.6	%8.3	%5.5-
بورصة البحرين	1140058	130658	1009400-	%88.5-	%0.7	%0.1	%8.1-
الإجمالي	160596912	147061431	13535481-	%8.4-			

نتائج بيت التمويل الكويتي - الربع الأول 2026

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 219.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ نحو 29.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 15.7%، مقارنة مع نحو 189.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميه نحو 176.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 168.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بقيمة بنحو 8.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.0%. ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وانخفاض إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 28.2 مليون دينار كويتي أي نحو 6.0%، وصولاً إلى نحو 496.4 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 468.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 13.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 4.1%، وصولاً إلى نحو 332 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 318.9 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي أرباح العملات الأجنبية بنحو 43 مليون دينار كويتي وبنسبة 258.3%، ببلوغه نحو 59.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 16.7 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات استثمار بقيمة 36.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 66.9%-، وصولاً إلى نحو 18.1 مليون دينار كويتي مقابل 54.8 مليون دينار كويتي.

إجمالي الإيرادات التشغيلية - الربع الأول 2026

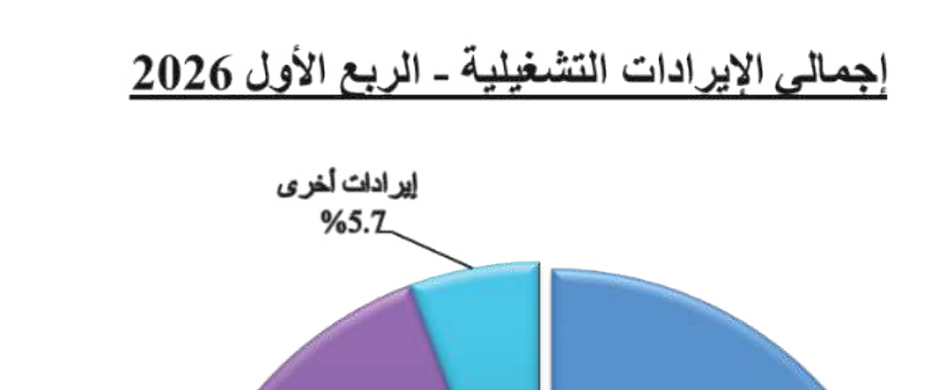

ومن جهة أخرى، انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 3.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 2.2%-، ليبلغ نحو 155.7 مليون دينار كويتي مقابل نحو 159.2 مليون دينار كويتي، وجاء ذلك نتيجة انخفاض معظم بنود المصروفات التشغيلية. وتراجعت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى نحو 31.4% بعد أن

كانت نحو 34.0%. وبلغت جملة المخصصات نحو 34.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بقيمة 1.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.0%. وجميع ما تم ذكره يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 44.1% مقارنة بنحو 40.5% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك بقيمة 795.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 1.9%، ليصل إلى نحو 43.555 مليار دينار كويتي مقابل نحو 42.760 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 6.694 مليار دينار كويتي أو بنسبة 18.2%، حين بلغ آنذاك نحو 36.862 مليار دينار كويتي مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 13.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.1%، وصولاً إلى نحو 21.830 مليار دينار كويتي (50.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 21.817 مليار دينار كويتي (51.0% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 2.552 مليار دينار كويتي أي بنسبة 13.2%، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ آنذاك نحو 19.278 مليار دينار كويتي (52.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 78.2% مقارنة بنحو 80.2%. وارتفع أيضاً، بند المستحق من البنوك بنحو 307.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.9%، وصولاً إلى نحو 3.754 مليار دينار كويتي (8.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.447 مليار دينار كويتي (8.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 1.916 مليار دينار كويتي أو بنحو 104.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 1.838 مليار دينار كويتي (5.0% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 868.9 مليون دينار كويتي ونسبته 2.4%، لتصل إلى نحو 36.784 مليار دينار كويتي بعد أن كانت عند نحو 35.915 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025. وارتفعت المطلوبات بنحو 6.315 مليار دينار كويتي أو بنحو 20.7%، عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق حين بلغت آنذاك نحو 30.468 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.5% بعد أن كانت نحو 82.7%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت أداءً موجباً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. حيث ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 47.4% مقارنة مع 42.6%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.4% مقابل نحو 12.2%. بينما انخفض قليلاً مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 2.0% مقارنة بنحو 2.1%. وسجلت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) ارتفاعاً ببلوغها نحو 9.59 فلس مقارنة بنحو 9.13 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 21.0 ضعف مقارنة بنحو 21.8 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنسبة 5.0% مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم وبنسبة 1.3% مقارنة مع مستواهما في نهاية مارس 2025. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.6 ضعف مقارنة بنحو 2.7 ضعف.

البيان	2026/03/31 (ألف دينار كويتي)	2025/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	43555208	36861512	6693696	%18.2	↑
مجموع المطلوبات	36783846	30468367	6315479	%20.7	↑
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	5627001	5488663	138338	%2.5	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	496371	468128	28243	%6.0	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	155733	159205	3472-	%2.2-	↓
المخصصات	34145	32530	1615	%5.0	↑
الضرائب	55225	44911	10314	%23.0	↑
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك	176519	168109	8410	%5.0	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%2.0	%2.1			↓
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%12.4	%12.2			↑
**العائد على رأس المال	%47.4	%42.6			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	9.59	9.13	0.46	%5.0	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	805	795	10	%1.3	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (/)	21.0	21.8			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/)	2.6	2.7			

* المؤشرات المالية المنتهية في نهاية مارس 2026 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية مارس 2026.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع السادس عشر 23/04/2026	الأسبوع الخامس عشر 16/04/2026	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	720.3	726.4	%0.8-
مؤشر السوق العام	8871.9	8773.3	%1.1
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	521297608	514081251	
المعدل اليومي (د.ك)	104259522	102816250	%1.4
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	2315938611	2106105999	
المعدل اليومي (أسهم)	463187722	421221200	%10.0
عدد الصفقات	140447	128957	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	28089	25791	%8.9

البيان / الشركات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	57356419	%11.0
شركة إنوفست (ش.م.ب)	31972886	%6.1
بنك الكويت الوطني	29810900	%5.7
بنك وربة	24367914	%4.7
الشركة الوطنية للتنظيف	19396935	%3.7
الإجمالي	162905054	%31.2
البيان / القطاعات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	143481592	%27.5
قطاع الخدمات المالية	140612657	%27.0
قطاع العقار	107107618	%20.5
قطاع الصناعة	60786532	%11.7
قطاع الخدمات الاستهلاكية	27232185	%5.2

	الأسبوع السادس عشر 23/04/2026	الأسبوع الخامس عشر 16/04/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	18	22
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	9	6
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	2	1
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

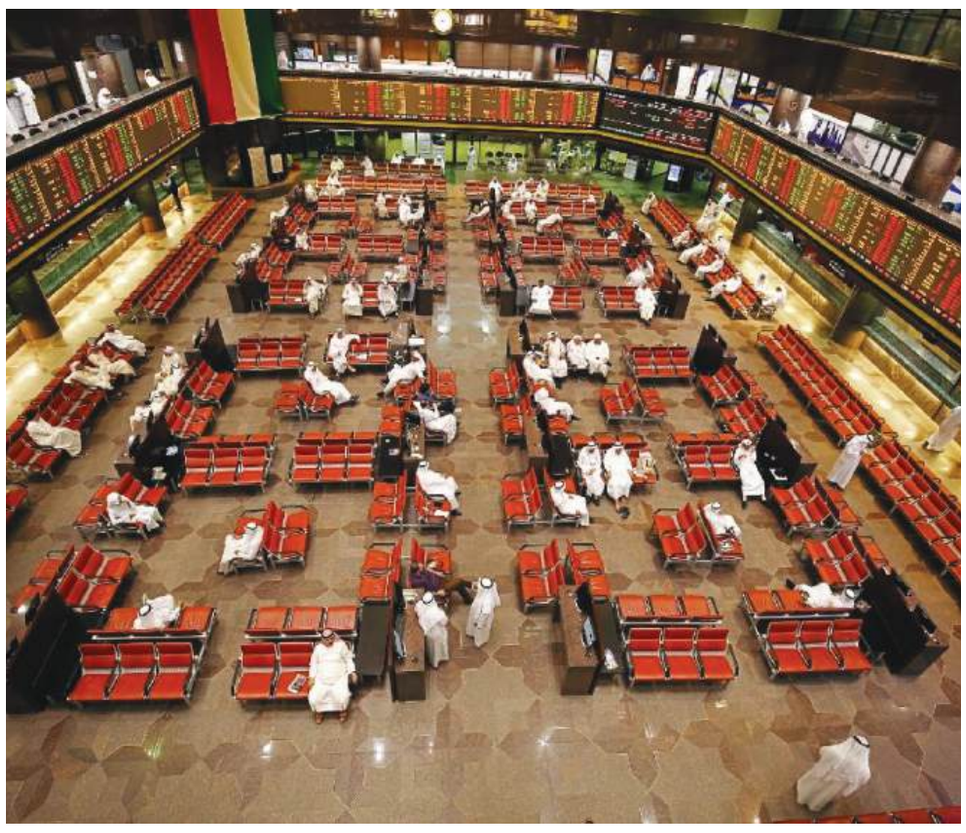

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاًمختلطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 720.3 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.1 نقطة ونسبته 0.8%- عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 17.3 نقطة أي ما يعادل 2.3%- عن إقفال نهاية عام 2025.

14 الاقتصادية ALEQTISADYAH
aleqtisadyah.com
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

	اسم الشـركة	يوم الخميس 23/04/2026	يوم الخميس 16/04/2026	الفرق %	إقفال 2025	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	823.5	835.9	(1.5)	903.2	(8.8)
2	بنك الخليج	350.6	343.3	2.1	352.6	(0.6)
3	البنك التجاري الكويتي	543.8	550.6	(1.2)	583.5	(6.8)
4	البنك الأهلي الكويتي	249.2	259.9	(4.1)	245.7	1.4
5	بنك الكويت الدولي	372.7	371.4	0.4	347.4	7.3
6	بنك برقان	354.9	354.9	0.0	361.3	(1.8)
7	بيت التمويل الكويتي	4,613.4	4,679.5	(1.4)	4,402.9	4.8
	قطـــاع البنـــوك	900.4	911.7	(1.2)	927.0	(2.9)
8	شركة التسهيلات التجارية	216.5	212.2	2.0	208.6	3.8
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,626.1	1,622.3	0.2	1,778.8	(8.6)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	330.9	324.7	1.9	380.0	(12.9)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	292.7	299.9	(2.4)	275.0	6.4
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	88.2	87.3	1.0	93.1	(5.3)
	قطـــاع الاستثمـــار	336.5	334.8	0.5	351.1	(4.2)
13	شركة الكويت للتأمين	159.6	156.6	1.9	140.0	14.0
14	مجموعة الخليج للتامين	708.0	685.4	3.3	720.1	(1.7)
15	الشركة الأهلية للتأمين	346.9	355.4	(2.4)	363.3	(4.5)
16	شركة وربة للتأمين	223.2	205.6	8.6	220.7	1.1
	قطـــاع التأميـــن	304.3	299.5	1.6	300.2	1.4
17	شركة عقارات الكويت	744.0	717.7	3.7	840.2	(11.4)
18	شركة العقارات المتحدة	638.5	638.5	0.0	650.8	(1.9)
19	الشركة الوطنية العقارية	381.2	356.6	6.9	291.4	30.8
20	شركة الصالحية العقارية	1,893.1	1,879.1	0.7	1,827.7	3.6
	قطـــاع العقـــار	504.8	491.5	2.7	507.1	(0.5)
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	414.8	394.3	5.2	473.4	(12.4)
22	شركة أسمنت الكويت	642.2	603.0	6.5	640.7	0.2
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	789.4	783.0	0.8	839.3	(5.9)
	قطـــاع الصناعـــة	412.6	397.5	3.8	445.5	(7.4)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	834.9	856.8	(2.6)	941.6	(11.3)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,098.5	1,090.7	0.7	1,098.5	0.0
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,015.6	1,087.4	(6.6)	881.4	15.2
27	شركة سنرجي القابضة	111.8	113.7	(1.7)	107.9	3.6
	قطـــاع الخدمـــات	874.4	916.3	(4.6)	808.3	8.2
28	شركة نقل وتجارة المواشي	80.0	78.7	1.7	90.8	(11.9)
	قطـــاع الأغذيـة	434.2	433.8	0.1	436.8	(0.6)
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	986.0	971.2	1.5	1,000.7	(1.5)
	الشركـات غيـر الكويتيـة	195.9	195.1	0.4	196.6	(0.4)
	مؤشـــر الشـــال	720.3	726.4	(0.8)	737.6	(2.3)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

11% نموا في الإيرادات و44 فلسا أرباحا موحدة للسهم

197 مليون دينار كويتي أرباح Ooredoo الكويت في الربع الأول من 2026

الشيخ ناصر بن حمد ال ثاني:

- Ooredoo الكويت حققت أداء قويا خلال الربع الأول مدفوعا بنمو الإيرادات الخدمات والإدارة الفعالة للتكاليف
- المجموعة تواصل التركيز على تعزيز أولوياتها الاستراتيجية من خلال الاستثمار الانتقائي.

عبد العزيز يعقوب البابطين:

- نجحنا خلال الربع الأول في الحفاظ على صدارتنا في السوق الكويتي
- نواصل العمل بوتيرة عالية على تطوير خدماتنا الرقمية وتعزيز شراكاتنا الاستراتيجية

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع «Oore-doo" (الرمز في شريط بورصة الكويت: OOREDOO)، عن نتائجها المالية للربع الأول من 2026:

الأحداث الماليّة البارزة:

ارتفعت الإيرادات الموحدة بنسبة 11% لتصل إلى 197 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 178 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025. وقد تأثر نمو الإيرادات بالأداء القوي لعملياتنا التشغيلية في كلٍّ من الجزائر وتونس والكويت وفلسطين.

ارتفعت قاعدة العملاء الموحدة بنسبة 5% لتصل إلى 27.7 مليون عميل في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 26.3 مليون عميل للربع الأول من 2025.

ارتفع الدخل قبل إحتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 15% ليصل إلى 80 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 70 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025.

ارتفع صافي الربح العائد للشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة بنسبة 21% ليصل إلى 22 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 18 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025.

بلغت الأرباح الموحدة للسهم الواحد 44 فلساً في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 36 فلساً للربع الأول من 2025.

صرّح الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني ، رئيس مجلس الإدارة قائلاً:

حققت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة – Ooredoo بداية قوية لعام 2026، حيث سجلت نتائج متميزة خلال الربع الأول، مدفوعة باستمرار الزخم التشغيلي عبر أسواقها بقيادة شركة Ooredoo الكويت.

وقد ارتفعت الإيرادات الموحّدة بنسبة 11 % على أساس سنوي لتصل إلى 197 مليون دينار كويتي، كما ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 15% ليبلغ 80 مليون دينار كويتي، مما أسفر عن تحسّن هامش الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 41%. وفي السياق ذاته، ارتفع صافي الربح العائد لمساهمي الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة بنسبة 21 % على أساس سنوي ليصل إلى 22 مليون دينار كويتي، الأمر الذي يعكس انضباطًا واضحًا في التنفيذ على مستوى المجموعة.

وعلى صعيد الأداء التشغيلي، حققت Ooredoo الكويت أداءً قويًا خلال الربع الأول، مدفوعًا بنمو إيرادات الخدمات والإدارة الفعّالة للتكاليف. كما واصلت كل من الجزائر وتونس الحفاظ على زخم نموهما التجاري القوي مدعومتين بالطلب المتزايد على خدمات البيانات والخدمات الرقمية والثابتة، في حين سجلت الماليديف أداءً مرنًا مع تحسن في الأرباح واستمرار ريادتها في مجال الشبكات.

واصلت المجموعة تركيزها على تعزيز جودة الشبكة، وتوسيع نطاق الاتصال عالي السرعة، والارتقاء بتجربة العملاء، مما ساهم في زيادة قاعدة العملاء بنسبة 5 % على أساس سنوي لتصل إلى 27.7 مليون عميل.

وبالنظر إلى المستقبل، ستواصل المجموعة التركيز على تعزيز أولوياتها الاستراتيجية من خلال الاستثمار الانتقائي، بما يدعم تحقيق نمو ربحي مستدام وتحقيق قيمة طويلة الأجل لمساهميها.

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo الكويت عبد العزيز يعقوب البابطين:

تواصل Ooredoo الكويت تحقيق أداء قوي يعكس وضوح استراتيجيتها ومرونة نموذج أعمالها، حيث نجحنا خلال الربع الأول من عام 2026 في الحفاظ على صدارتنا في السوق الكويتي من خلال التركيز على جودة الخدمات، وتقديم حلول رقمية متكاملة تلبي تطلعات عملائنا بمختلف شرائحهم. وقد ساهمت استثماراتنا المستمرة في تطوير البنية التحتية للشبكة، وتوسيع نطاق خدمات الجيل الخامس، إلى جانب إطلاق مبادرات مبتكرة تستهدف تعزيز تجربة العملاء، في تحقيق نمو مستدام في الإيرادات والأرباح.

كما نواصل العمل بوتيرة عالية على تطوير خدماتنا الرقمية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الجهات في القطاعين العام والخاص، بما يدعم توجهنا نحو التحول إلى مزود متكامل للحلول الرقمية ونمط الحياة الذكية. ونؤكد التزامنا بدعم الاقتصاد الوطني من خلال تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة الفاعلة في المبادرات التنموية.

ويعكس تصدر Ooredoo الكويت في مؤشرات الأداء بحسب الدراسة الصادرة مؤخرا عن الشركة الكويتية للاستثمار، وتفوقها في قطاع الاتصالات من حيث الحصة السوقية للعملاء والنمو الثابت للأداء خلال الخمس السنوات الأخيرة، نجاح الاستراتيجية التي ننتهجها، والتي تركز على الابتكار، والكفاءة التشغيلية، وتعظيم القيمة المقدمة للعملاء والمساهمين على حد سواء.

وسنواصل خلال الفترة المقبلة البناء على هذا الزخم، من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة، وتوسيع خدماتنا الرقمية، وتعزيز تجربة العملاء، بما يضمن تحقيق نمو مستدام وترسيخ ريادتنا في سوق الاتصالات الكويتي.»

نظرة على العمليات:

يمكن تلخيص الأداء التشغيلي للمجموعة على النحو التالي:

Ooredoo - الكويت

استقرت قاعدة عملاء Ooredoo الكويت عند 2.9 مليون عميل في الربع الأول من 2026 , كما ارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 3% لتصل إلى 67 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 65 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 8٪ ليصل إلى 24 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 22 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025.

Ooredoo – تونس

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo في تونس بنسبة 5% لتصل إلى 7.3 مليون عميل في الربع الأول من 2026, وارتفعت الإيرادات بنسبة 19% لتصل إلى 37 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 31 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 28% ليصل إلى 15 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 12 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025.

Ooredoo – الجزائر

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo في الجزائر بنسبة 7% لتصل إلى 15.6 مليون عميل في الربع الأول من 2026. وارتفعت الإيرادات بنسبة 16% لتصل إلى 73 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 63 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 18% ليصل إلى 32 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 27 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025.

Ooredoo - فلسطين

استقرت قاعدة العملاء في فلسطين عند 1.5 مليون عميل في الربع الأول من 2026. وارتفعت الإيرادات بنسبة 10% لتصل إلى 9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026 مقارنة بـ 8 مليون دينار كويتي للربع الأول من 2025. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 13% ليصل إلى 3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026.

Ooredoo – الماليف

ارتفعت قاعدة العملاء في Ooredoo الماليف بنسبة 1% لتصل إلى 429 ألف عميل في الربع الأول من 2026. واستقرت إيرادات Ooredoo الماليف على 11 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 4% ليصل إلى 6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من 2026.

	تحليل ربع سنوي		
	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	نسبة التغيير %
الإيرادات الموحدة (مليون دينار كويتي)	197	178	11%
الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (مليون دينار كويتي)	80	70	%15
هامش الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (%)	41%	%39	-
صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة (مليون دينار كويتي)	22	18	%21
قاعدة العملاء الموحّدة (مليون)	27.7	26.3	%5

سجلت نموا بلغت نسبته 10%

مجموعة KIB تحقق 8 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية خلال الربع الأول من 2026

محمد جراح الصباح

رائد جواد بوخمسين

أعلن الشيخ/ محمد جراح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB) عن النتائج المالية للربع الأول من عام 2026، حيث حققت المجموعة صافي أرباح عائدة على المساهمين بنحو 8 مليون دينار كويتي وبربحية سهم بلغت 4.61 فلس، مقارنة بأرباح بنحو 7.3 مليون دينار كويتي وربحية سهم بلغت 4.19 فلس خلال الربع الأول من العام 2025، وبنسبة نمو 10%. بينما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 24.5 مليون دينار كويتي بنمو 13% مقارنة مع الربع الأول من العام 2025.

وفي معرض تعقيبه على النتائج المالية، قال الشيخ/ محمد جراح الصباح: "تعكس نتائج الربع الأول من عام 2026 استمرار الزخم الإيجابي في أداء البنك، المدعوم بتنفيذ منضبط لاستراتيجيتنا، والتركيز على تنمية الأعمال الأساسية، وتعزيز جودة الإيرادات وتنويع مصادرها، بما يرسّخ متانة مركزنا المالي ويدعم استدامة النمو". وأضاف أن البنك يواصل البناء على قاعدة مؤسسية متينة ترتكز على كفاءة إدارة المخاطر، وتعزيز كفاءة التشغيل، بما يمكّنه من مواكبة المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أداء متوازن ومستدام.

وصرح الجراح قائلاً: "في ظل الظروف الاستثنائية والتطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، أثبت KIB مرونة فائقة في الحفاظ على وتيرة أعماله التشغيلية، مستنداً إلى بنية تحتية رقمية متطورة ومنظومة تشغيلية عالية الجاهزية. ومع وضع سلامة عملائنا وموظفينا في مقدمة أولوياتنا، حرصنا على تفعيل خطط استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر وفق أعلى المعايير وبما يتماشى مع توجيهات بنك الكويت المركزي، مما ضمن تقديم خدماتنا المصرفية بكفاءة وانتظام ودون انقطاع عبر كافة القنوات".

وأضاف الجراح أن القطاع المصرفي الكويتي، وفي ظل ما يتمتع به من متانة مالية وكفاءة مؤسسية وبنية تحتية متطورة أثبت دوره كشريك رئيسي في دعم الاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية وتعزيز الثقة بالمنظومة المالية.

وحول البيانات المالية للربع الأول من العام 2026، أشار الجراح إلى نمو إجمالي الأصول بنسبة 18% لتصل إلى 4.57 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2026 مقارنة بمبلغ 3.89 مليار دينار كويتي للفترة المقابلة من العام الماضي، حيث جاء هذا النمو نتيجة ارتفاع حجم المحفظة التمويلية بمبلغ 483 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 17% وصولاً إلى 3.37 مليار دينار كويتي مقارنة بمبلغ 2.88 مليار دينار كويتي للفترة المقابلة من العام الماضي. كما ارتفعت محفظة الاستثمارات المالية والتي تتضمن صكوكاً ذات جودة عالية، بمبلغ 71 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 567 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من العام 2026، مقارنة بنحو 496 مليون دينار كويتي للفترة المقابلة من العام 2025.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين: "تعكس هذه النتائج قوة نموذج أعمالنا وقدرته على تحقيق نمو متوازن عبر مختلف القطاعات، حيث واصلنا تعزيز أنشطة الأعمال المصرفية الأساسية، وتطوير حلولنا وخدماتنا بما يلبي احتياجات العملاء ويرتقي بتجربتهم". وأضاف: "نواصل التركيز على تنمية الإيرادات غير التمويلية، وتعزيز التكامل بين القنوات المصرفية، إلى جانب رفع كفاءة العمليات وتطوير قدراتنا التشغيلية، بما يدعم خطط النمو المستقبلية".

وبيّن بوخمسين أنه في ظلّ الأوضاع التي شهدتها المنطقة، ركّزKIB على الحفاظ على انسيابية العمليات اليومية وتلبية احتياجات عملائنا بكفاءة عبر مختلف نقاط الخدمة، مع الاستمرار في تطوير حلولنا المصرفية الرقمية بما يعزّز سهولة الوصول للخدمات ويواكب متطلبات العملاء. كما واصلنا العمل على رفع كفاءة قنواتنا وتوسيع نطاق الخدمات المقدّمة، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متكاملة ومرنة تلبي مختلف الاحتياجات في هذه المرحلة.»

كما أكد أن البنك يولي اهتماماً بالغاً بتعزيز رأس المال البشري من خلال استقطاب الكفاءات الوطنية وتطويرها، وإعداد قيادات مستقبلية قادرة على مواصلة مسيرة النمو، بالتوازي مع التزامه الراسخ بالمسؤولية المجتمعية وتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يتماشى مع أفضل المعايير العالمية.

واستعرض بوخمسين أبرز المؤشرات المالية خلال الربع الأول من العام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث ارتفعت الإيرادات التمويلية لتصل إلى 52.8 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 46 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 15%، كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات لتصل إلى 4.7 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 4.2 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 13%، كما ارتفعت إيرادات الاستثمار لتصل إلى 2.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 0.5 مليون دينار كويتي، حيث ساهم ذلك في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وصولاً الى 24.5 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 13%.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك، أشار بوخمسين إلى نمو حسابات المودعين في KIB بنسبة 20% وصولاً إلى 3.33 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2026، مقارنة بمبلغ 2.78 مليار دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجلت إجمالي حقوق الملكية العائدة على المساهمين نمواً بنسبة 5% لتصل الى مبلغ 368 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2026، مقارنة بمبلغ 351 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي، منوّهاً إلى حفاظ KIB المستمر على مستويات عالية من إجمالي نسبة كفاية رأس المال، وفقاً لتعليمات بازل 3، حيث بلغت 21.10% في 31 مارس 2026.

وخلال الربع الأول من العام 2026، واصل KIB تنفيذ سلسلة من المبادرات النوعية التي تعكس التزامه بتعزيز الابتكار، ودعم الاقتصاد الوطني، وتطوير خدماته ومنتجاته عبر مختلف القطاعات. ففي إطار دعمه للابتكار المالي وتمكين الكفاءات الوطنية، شارك البنك في برنامج "مُطوّر" الذي يُعدّ أكبر منصة محلية لدعم مشاريع التكنولوجيا المالية، بتنظيم من اتحاد مصارف الكويت وبدعم من بنك الكويت المركزي.

وفي سياق تعزيز مكانته في أسواق المال، تُوِّج البنك بفوزه بجائزة "الصفقة التنظيمية" لعام 2025 عن إصدار الصكوك المستدامة بقيمة 300 مليون دولار، في تأكيد على نجاح استراتيجيته التمويلية ومكانته المتقدمة في القطاع المصرفي الإسلامي.

وفي سياق متّصل، أكد بوخمسين أن البنك يواصل وللعام السادس على التوالي دعمه لحملة التوعية المصرفية لنكن على دراية التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لتعزيز أهداف برنامجه المجتمعي والمساهمة في نشر الثقافة المصرفية والمالية بين كل من شرائح المجتمع.

وفي ختام تصريحهما، أشاد كل من الجراح وبوخمسين بدور بنك الكويت المركزي الرقابي والإشرافي المتميز ومساندته الدائمة، كما تقدّما بالشكر إلى هيئة أسواق المال على دورها الداعم لخلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في الكويت. كما أشادا بالجهود الحثيثة التي تبذلها كافة فرق العمل في KIB، ومساهمتها في تحقيق هذه النتائج، معربَين عن خالص تقديرهما لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، للدعم المستمر والتوجيه الحكيم نحو مواصلة تعزيز المركز المالي للبنك وتلبية كافة المتطلبات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

من «غلوبل فايننس» العالمية

«بيتك كابيتال» تفوز بجائزتي أفضل بنك استثماري وأفضل بنك لأسواق رأس المال في الشرق الأوسط

فوز يعكس ريادة الشركة ودورها المحوري في تقديم حلول مالية واستثمارية مبتكرة على المستوى الإقليمي والدولي

فازت شركة «بيتك كابيتال»، الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي، بجائزتي «أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط « و»أفضل بنك لأسواق رأس المال في الشرق الأوسط» للعام 2026 من مجموعة «غلوبل فايننس» العالمية، خلال النسخة السابعة والعشرين من اختيار أفضل بنوك الاستثمار في العالم.

ويأتي هذا التتويج تقديراً للمكانة المتقدمة التي تحتلها «بيتك كابيتال»، ودورها الرائد في تقديم حلول استثمارية متكاملة ومبتكرة، مكنت الشركة من أن تكون الوجهة المفضلة للمستثمرين، والأكثر قدرة على توفير فرص استثمارية ذات قيمة وجودة عالية، تتماشى مع خصوصية الأسواق التي تعمل فيها.

وقد اعتمدت مجموعة «غلوبل فايننس» في منح هذه الجوائز على منهجية تقييم شاملة تضمنت خوارزمية خاصة الى جانب مدخلات خبراء القطاع المالي، حيث تم تقييم عدة معايير من بينها الحصة السوقية، وعدد وحجم الصفقات، والخدمات والمشورة التي تقوم بها الشركة، وقدراتها على الهيكلة، وجهود معالجة ظروف السوق، والابتكار، والتسعير، وأداء الاصدارات في سوق ما بعد الاكتتابات وسمعة الشركة في الأسواق المالية.

ويؤكد الفوز بهذه الجوائز مكانة الشركة محليا واقليميا وسلامة ادائها ومتانة استراتيجيتها، كما يحفز على الاستمرار في النجاح وتقديم حلول مالية واستثمارية مبتكرة، وخاصة في مجال ترتيب وإصدار الصكوك التي اصبحت منتجا عالميا معتمدا في الاسواق الدولية.

وتواصل "بيتك كابيتال" جهودها في توفير سبل التمويل للشركات والحكومات عبر المنتجات المالية الاسلامية، بالاضافة الى خدمات الاستثمار للعملاء الأفراد بشكل يحقق أفضل العوائد. وتولي الشركة أهمية كبيرة لتطبيق معايير الجودة وحسن إدارة الإمكانات، والاستفادة من القدرات البشرية لتحقيق الأداء المتكامل المتوازن والاهتمام بالاستفادة من مزايا كل الأسواق والمنتجات بشكل يعزز القدرة، ويحد من المخاطر، ويحقق أفضل المؤشرات المالية، مع أداء مهني يوفر قوة في المنافسة.

هذا وتتمتع «بيتك كابيتال» بحضور قوي في مجال الصناديق الاستثمارية، حيث تقدم مجموعة متنوعة من الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمصممة لتلبية مختلف الأهداف الاستثمارية وشرائح المستثمرين، بما يشمل أسواق الأسهم والدخل الثابت والاستثمارات البديلة. وتسند الشركة في هذا النشاط الى فرق متخصصة ذات خبرة عميقة، ونهج استثماري منضبط يقوم على التحليل المتعمق وإدارة المخاطر وخلق قيمة مستدامة.

وتترسخ مكانة الشركة في مجال إدارة الأصول من خلال اعتبارها المزود الموثوق للحلول الاستثمارية، عبر تقديم محافظ استثمارية مُدارة باحترافية للمؤسسات والعملاء ذوي الملاءة المالية، وفق استراتيجيات مخصصة تراعي الأهداف الاستثمارية ومستوى المخاطر، وتسهم في تحقيق عوائد مستقرة على المدى المتوسط والطويل.

كما توفر «بيتك كابيتال» خدمات تداول متكاملة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، مدعومة ببنية تشغيلية متطورة، تُمكّن العملاء من الوصول الفعّال إلى فرص الاستثمار، وتنفيذ الصفقات بكفاءة ومرونة عالية، بما يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وفي التوقيت المناسب.

بنك الخليج يجدد اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع ماستركارد

لتعزيز تجربة العملاء وتوسيع حلول الخدمات المصرفية الرقمية

سامي محفوظ: أولويتنا تقديم تجارب مصرفية سلسة وآمنة ومبتكرة تبسّط حياة عملائنا اليومية

صورة جماعية لمسؤولي بنك الخليج وماستركارد عقب توقيع الاتفاقية

في إطار التزامه المستمر بوضع العملاء في صميم عملياته وتقديم حلول مصرفية آمنة ومريحة ومبتكرة، جدد بنك الخليج اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع ماستركارد وذلك ضمن جهود البنك المتواصلة لتعزيز جودة الخدمات، وتحسين الوصول الرقمي، والاستجابة الاستباقية لتوقعات العملاء المتغيرة عبر مختلف الشرائح.

وبموجب الاتفاقية، ستواصل ماستركارد تزويد بنك الخليج بأحدث تقنيات الدفع، والحلول الرقمية المبتكرة، وخبراتها العالمية في منظومة المدفوعات. وقد صُممت هذه الحلول لتعزيز أمن المعاملات، وتوسيع خدمات الدفع غير التلامسي والدفع عبر الهاتف المحمول، وإدخال مزايا جديدة تحسّن مستوى الراحة والشفافية والموثوقية للعملاء.

كما تشمل الاتفاقية خدمات استشارية شاملة، وبرامج تدريب متخصصة، ودعماً فنياً، بما يضمن تزويد موظفي بنك الخليج بالمعرفة والأدوات اللازمة لخدمة العملاء بكفاءة والاستجابة الفعّالة لاحتياجاتهم. ويعكس هذا النهج المتكامل التزام الطرفين ببناء بيئة مصرفية مرنة وجاهزة للمستقبل، ترتكز على الثقة والتميّز في الخدمة والتحسين المستمر.

وتم توقيع الاتفاقية بحضور كل من الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج سامي محفوظ ونائب الرئيس التنفيذي بالوكالة فيصل العدساني ومساعد مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج محمد تقي و د. ديميتريوس دوسيس: رئيس ماستركارد في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا (EEMEA) وإردم شاكار مدير ماستركارد في قطر والكويت.

وعقب توقيع الاتفاقية، علق سامي محفوظ قائلاً: "الاتفاقية تمثل خطوة محورية في تعزيز علاقة بنك الخليج مع عملائه وتقديم قيمة حقيقية في جميع مراحل رحلتهم المصرفية".

وقال: «في بنك الخليج، عملاؤنا هم محور كل ما نقوم به. وتمكّننا هذه الشراكة مع ماستركارد من التطوير المستمر لمنتجاتنا وخدماتنا، بما يضمن لعملائنا الاستمتاع بتجارب مصرفية آمنة وسلسة ومبتكرة تلبي أنماط حياتهم المتغيرة وتطلعاتهم المالية».

وأضاف: «من خلال هذا التعاون، نتمكن من تقديم حلول رقمية متقدمة، وتوسيع عروض الدفع، وتعزيز موثوقية منصاتنا. وتركّز خارطة طريقنا الاستراتيجية للخمس سنوات على جعل الخدمات المصرفية أبسط وأسرع وأكثر سهولة في الوصول، مع الحفاظ على أعلى معايير الأمن وجودة الخدمة».

وأشار أيضاً إلى أن التعاون الممتد بين بنك الخليج وماستركارد أسفر عن الإطلاق الناجح لعدد من حلول البطاقات والدفع الموجهة للعملاء، والتي لاقت اعتماداً واسعاً واستحساناً كبيراً. وقد ساهمت هذه المبادرات في رفع مستويات رضا العملاء، وتعزيز التفاعل، وزيادة الثقة في الخدمات الرقمية للبنك.

ومن جانبه، جدد الدكتور ديميتريوس دوسيس التزام ماستركارد بدعم رؤية بنك الخليج المرتكزة على العميل واستراتيجيته للنمو، مضيفاً "يسعدنا تعميق علاقتنا مع بنك الخليج والعمل معاً لتقديم حلول دفع مبتكرة تعزّز التجارب المصرفية اليومية. ومن خلال تقنيات ماستركارد العالمية، والرؤى المستندة إلى البيانات، وقدرات الأمن السيبراني، نهدف إلى تمكين عملاء بنك الخليج بمزيد من الراحة والسرعة وراحة البال".. أضاف: «يعكس تعاوننا التزاماً مشتركاً بوضع العملاء في المقام الأول، وتعزيز التحول الرقمي، وبناء منظومة مدفوعات آمنة وشاملة. ونحن فخورون بدعم طموح بنك الخليج ليكون بنك المستقبل في الكويت، والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035 «.

ويمثل تجديد الاتفاقية منصة استراتيجية لتطوير ابتكارات قائمة على احتياجات العملاء، تستجيب للتغيرات في السلوكيات والتفضيلات المالية. كما يتيح لبنك الخليج مواصلة توسيع نطاق حلول الدفع والخدمات الرقمية، مع الحفاظ على تركيز قوي على موثوقية الخدمة، وحماية البيانات، والتفاعل المخصص مع العملاء.

ومن خلال هذا التعاون، يؤكد بنك الخليج دوره كشريك مالي موثوق ملتزم بدعم الأهداف الشخصية والمهنية لعملائه. وبالاستثمار المستمر في التكنولوجيا والكفاءات والشراكات، يواصل البنك التزامه بتقديم قيمة مستدامة على المدى الطويل، وتعزيز علاقات العملاء، والمساهمة الإيجابية في تطوير القطاع المصرفي في دولة الكويت.

سامي محفوظ وديميتريوس دوسيس يوقعان اتفاقية التعاون

ديميتريوس دوسيس: نواصل التزامنا بتمكين عملاء بنك الخليج عبر تقنيات الدفع بمستوى عالمي

19
الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

الخطوط الكويتية: 35 رحلة من مطار الكويت إلى عدة وجهات الأسبوع المقبل

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية يوم السبت استئناف تشغيل 35 رحلة تجارية من مطار الكويت الدولي (مبنى تي 4) إلى عدة وجهات خلال الأسبوع المقبل.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة بالتكليف عبدالوهاب الشطي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن الرحلات ستشمل بداية 13 وجهة، وهي بيروت والرياض ولندن وإسطنبول ودكا ومومباي وكوتشين وكولومبو ودلهي ومانيلا والقاهرة وجدة وتريفاندروم.

وأضاف الشطي أن وجهة القاهرة ستكون يوميا اعتبارا من غد الأحد، وأن وجهة بيروت ستكون بواقع رحلتين أيام الاثنين والأربعاء اعتبارا من 27 أبريل الحالي، وكذلك وجهة الرياض الثلاثاء والجمعة اعتبارا من 28 أبريل.

وأوضح أن وجهة جدة ستكون بواقع أربع رحلات في الأسبوع، أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس والسبت اعتبارا من 28 أبريل الجاري، مبينا أن وجهة لندن ستكون بواقع ثلاث رحلات في الأسبوع أيام الثلاثاء والخميس والسبت اعتبارا من 28 أبريل.

وذكر أن وجهة كولومبو ستكون بواقع رحلة واحدة في الأسبوع في يوم الاثنين اعتبارا من 27 أبريل الحالي وكذلك إسطنبول ستكون في يوم الأربعاء اعتبارا من 29 أبريل ودلهي ستكون في يوم الاثنين اعتبارا من 28 أبريل.

وبين أن وجهة كوتشين ستكون بواقع ثلاث رحلات في الأسبوع أيام الاثنين والخميس والسبت اعتبارا من 27 أبريل الحالي مبينا أن وجهة مانيلا ستكون بواقع ثلاث رحلات في الأسبوع أيام الأحد والأربعاء والجمعة اعتبارا من الغد.

وأفاد بأن وجهة دكا ستكون بواقع أربع رحلات في الأسبوع أيام الاثنين والأربعاء والجمعة والأحد اعتبارا من 27 أبريل الجاري مبينا أن وجهة مومباي ستكون بواقع رحلتين في الأسبوع أيام الثلاثاء والخميس اعتبارا من 28 أبريل وكذلك تريفاندروم أيام الاثنين والجمعة اعتبارا من 27 أبريل.

عبدالوهاب الشطي

وأشار إلى أن الوجهات الأخرى سيتم جدولة أيامها وإتاحتها للحجز بعد أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المعنية، مؤكدا الجاهزية الكاملة للناقل الوطني لدولة الكويت، وقدرته على التعامل مع مختلف الظروف التشغيلية بكفاءة ومرونة عالية.

ولفت إلى أن الخطوط الكويتية تعمل وفق خطط مدروسة تضمن استمرارية العمليات وتحقيق أعلى معايير السلامة والجودة بما يعكس مكانتها الريادية في قطاع النقل الجوي، مشيرا إلى أن استئناف الوجهات جاء في إطار حرص الشركة المستمر على تعزيز كفاءة عملياتها التشغيلية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمسافرين.

وأعرب الشطي عن بالغ شكره وتقديره لرئيس الهيئة العامة للطيران المدني الشيخ المهندس حمود مبارك حمود الصباح على الجهود المتميزة ودعمه المتواصل لقطاع الطيران المدني، مثمنا مستوى التعاون والتنسيق المشترك الذي أسهم في مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز استمرارية الخدمات الجوية.

كما أعرب عن خالص شكره وتقديره لكافة العاملين في الخطوط الكويتية لما بذلوه من جهود استثنائية وتفانٍ ملحوظ في أداء مهامهم خلال الفترة الماضية، عبر عمليات التشغيل من مطار الدمام في المملكة العربية السعودية الشقيقة، مثنيا على تميزهم واحترافيتهم العالية في مختلف مواقعهم.

وأشاد الشطي بالدور المحوري الذي يقوم به الطيارون في ضمان سلامة الرحلات الجوية وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للطيارين والذي يصادف 26 أبريل، مثمنا ما يبذله طيارو الخطوط الكويتية من جهود واحترافية عالية والتزام وانضباط، الأمر الذي يعكس أعلى معايير السلامة والجودة في صناعة النقل الجوي.. وأكد أن طياري الخطوط الكويتية يمثلون ركيزة أساسية في مسيرة نجاحها لما يقدمونه من أداء متميز وروح المسؤولية العالية التي تسهم في ترسيخ ثقة المسافرين وتعكس الصورة المشرفة للناقل الوطني، متمنيا لهم دوام التوفيق ومواصلة العطاء في خدمة قطاع النقل الجوي. يأتي ذلك في أعقاب إعلان الهيئة العامة للطيران المدني إعادة فتح الأجواء في المطار اعتبارا من يوم الخميس الماضي، بعد توقف «مؤقت واحترازي» منذ 28 فبراير الماضي جراء الأوضاع بالمنطقة والاعتداءات الإيرانية الآثمة على دولة الكويت.

بنك برقان يتوج أكثر من 250 فائزا والمليونير الرابع في سحوبات حساب كنز

بدر محمد علي، مدير عام- إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك برقان

دانة فيصل الجاسم، مدير عام- إدارة التواصل المؤسسي في بنك برقان

حمد حاجي، مدير تنفيذي- المنتجات وشرائح العملاء في بنك برقان

إتمام السحوبات المؤجلة للفترة من مارس 2025 حتى أبريل 2026 خلال خمسة أيام

ضمن إطار العودة الكاملة لبرنامج سحوبات حساب «كنز» وتجسيداً لدوره في تحويل أحلام العملاء إلى حقيقة، أتمّ بنك برقان إجراء السحوبات المؤجلة للفترة من مارس 2025 حتى أبريل 2026 على مدار خمسة أيام عمل (19-23 أبريل). وأسفرت النتائج عن فوز أكثر من 250 عميلاً، منهم فائز واحد بالجائزة الكبرى البالغة 1،500،000 دينار كويتي، في خطوة تؤكد التزام البنك الراسخ بمعايير الشفافية وبناء علاقة مستدامة من الثقة مع عملائه.

وشملت دورة السحوبات المكتملة جميع السحوبات الشهرية المؤجلة سابقاً، إلى جانب السحب نصف السنوي، والسحب السنوي الكبير لعام 2025. كما استضاف البنك بثاً مباشراً لإذاعة "مارينا إف إم" من مقره الرئيسي، حيث شاركت في تغطية إعلان الفائز بالجائزة الكبرى البالغة 1,500,000 دينار كويتي، في خطوة تعكس حرص البنك على تعزيز الشفافية والتفاعل مع الجمهور.

وفاز 20 عميلاً بمبلغ 2،000 دينار كويتي لكل منهم ضمن السحوبات الشهرية، بينما فاز عميل واحد بمبلغ 500،000 دينار كويتي في السحب نصف السنوي، فيما حصد فائز واحد الجائزة الكبرى السنوية البالغة 1،500،000 دينار كويتي. علاوة على ذلك، احتفظ كافة العملاء الذين استوفوا شرط الحد الأدنى للرصيد، والبالغ 200 دينار كويتي، بأهليتهم للدخول في السحوبات بأثر رجعي عن فترة التوقف، وذلك تعزيزاً لمبدأ تكافؤ الفرص وضماناً لحق كل عميل مستحق في المنافسة على الجوائز.

ولا يعد استكمال هذه السحوبات مجرد عودة لنشاط الحساب، بل هو تجسيد لالتزام البنك تجاه عملائه بالوضوح والثقة والاستمرارية. ومع إجراء كافة السحوبات تحت إشراف رقابي وتدقيق داخلي وخارجي، رسّخ بنك برقان المبادئ الجوهرية التي يرتكز عليها حساب "كنز" ونموذج خدماته المصرفية للأفراد بصفة عامة.

وفي معرض تعليقه على استكمال السحوبات المؤجلة، قال بدر محمد علي، مدير عام- إدارة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك برقان: "يمثل اليوم محطة مهمة ليس فقط لبرنامج سحوبات "كنز"، بل أيضاً للثقة التي يضعها عملاؤنا في بنك برقان يومياً. منذ البداية، كان التزامنا واضحاً وهو الحفاظ على جميع الفرص المستحقة لكل عميل مؤهل، وتنفيذ كل سحب مؤجل بطريقة شفافة ومنظمة وعادلة. ويعكس إتمام هذه السحوبات تجسيداً عملياً لهذا الالتزام. ويسعدنا الوفاء بوعدنا وتتويج أكثر من 250 عميلاً ضمن هذه السحوبات الشاملة".

وأضاف: "لطالما تجاوز "كنز" كونه مجرد فرصة للفوز، ليمثل تجسيداً لثقافة الادخار المنضبط والطموح طويل الأمد، وإيماناً راسخاً بأن الخدمات المصرفية يجب أن تقدم قيمة ملموسة في حياة العملاء. ومن هذا المنطلق، اكتسبت عملية استئناف السحوبات أهمية بالغة، إذ استهدفت استعادة الزخم، ومكافأة الولاء، وترسيخ ثقة عملائنا الدائمة في بنك برقان".

وتابع بدر محمد علي قائلاً: "يعكس التفاعل مع عودة "كنز" متانة العلاقة التي بناها بنك برقان مع عملائه عبر الزمن. ويواصل برنامج سحوبات كنز نجاحه لأنه يجمع بين ثقافة التوفير والجوائز الملموسة، فكل سحب هو فرصة حقيقية، وكل فائز هو برهان على جدوى الاستمرار في التوفير".

من جهتها، صرّحت دانة فيصل الجاسم، مدير عام- إدارة التواصل المؤسسي في بنك برقان قائلة: «نبارك للمليونير الرابع الذي حالفه الحظ وكان له من الكنز نصيب، ونتمنى له كل التوفيق وأن يتمكن من متابعة أهدافه وتحقيق أمنياته آملين أن تتغير حياته إلى الأفضل. كما نبارك للفائز بالجائزة النصف سنوية بقيمة نصف مليون دينار كويتي، ولجميع الرابحين في الجوائز الشهرية، ونتمنى التوفيق لباقي العملاء في السحوبات القادمة. وننصح الفائزين باستثمار جوائزهم بالشكل الأمثل بما يحقق لهم الاستقرار

الإعلان عن اسماء الفائزين تحت إشراف مدققين داخليين وخارجيين

المذيع عبدالله مال الله مع يوسف العلي، مدير أول- المنتجات وشرائح العملاء في بنك برقان خلال إعلان أسماء الفائزين

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

الإعلان عن الفائزين بالجوائز الشهرية ونصف السنوية والسنوية مع تقديم جدول سحوبات حساب كنز لعام 2026

جانب من احتفاء الإدارة العليا وفريق بنك برقان بتتويج المليونير الرابع ضمن سحوبات «كنز برقان»

التزاماً بمعايير الشفافية وثقة العملاء وتأكيدا على إجراء السحوبات بعد استيفاء الموافقات من الجهات الرقابية وتحت إشراف مدققين

لحظة الإعلان عن مليونير حساب كنز الرابع

والنمو، حيث إن فريق بنك برقان على أتم الاستعداد لتقديم الاستشارات المالية التي تدعمهم على المدى الطويل".

وأضافت الجاسم: "اليوم المسافة صارت أقصر بينا وبين جميع أفراد المجتمع، وحرصنا على تعزيز هذا القرب من خلال تقديم تجارب مصرفية مميزة وأكثر تفاعلاً، تواكب تطلعاتهم وتحوّل أحلامهم إلى حقيقة. وخلال الأيام الخمسة للسحوبات، أعلنّا عن أكثر من 250 رابحاً، إلى جانب تقديم تجربة تفاعلية عبر مسابقات يومية على منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال البث المباشر على قناتنا في اليوتيوب، لإشراكهم في هذه اللحظات السعيدة ومنحهم فرصاً إضافية للفوز، لأنهم دافعنا الحقيقي نحو التميز. ونؤكد التزامنا المستمر بتقديم تجارب مبتكرة تعزز ثقة عملائنا وتواكب أسلوب حياتهم وتطلعاتهم المستقبلية".

مئات الفائزين ومليونير واحد

على مدار خمسة أيام متتالية، أعلن بنك برقان عن الفائزين في كافة فئات حساب «كنز»، حيث تضمنت السحوبات الشهرية إعلان النتائج طوال الأسبوع، فيما جاءت السحوبات نصف السنوية والسنوية لتتوج هذه المرحلة من الاستئناف، مسلطةً الضوء على القيمة المجزية للجوائز المرتبطة بالحساب، ومرسخةً مكانته كأحد الحلول المصرفية الرائدة لدى البنك.

وشملت قائمة الفائزين ضمن السحوبات التي تم استئنافها:

الفائز بالجائزة الكبرى السنوية – 1،500،000 دينار كويتي: محمد فاروق أحمد ممدوح ماردیني

الفائز بجائزة السحب نصف السنوي – 500،000 دينار كويتي: عبدالله محمد أبو الهوس

بالإضافة إلى إعلان اسماء أكثر من 250 فائزاً في السحوبات الشهرية بجائزة قدرها 2،000 دينار كويتي لكل منهم.

"كنز": حساب مُصمم للادخار والحصول على فرص دخول الحسابات

وبالنسبة لبنك برقان، فإن استكمال السحوبات المؤجلة لا يعد مجرد إيفاء بالتزامات سابقة، بل يمهد الطريق لانطلاقة المرحلة التالية من برنامج سحوبات «كنز»، حيث أطلق البنك بالتزامن مع ذلك جدول سحوبات عام 2026، مُرسخاً مبدأ الوضوح واليقين بشأن المرحلة المقبلة، ومُعززاً ثقتهم في استدامة برنامج سحوبات كنز وتطوره.

وفي هذا السياق، صرّح حمد حاجي، مدير تنفيذي- المنتجات وشرائح العملاء في بنك برقان، قائلاً: «يواصل «كنز» تعزيز مكانته كأحد الحسابات الادخارية التي توفر فرص فوز مجزية للعملاء على مدار العام. ويتيح الحساب التأهل بحد أدنى للرصيد يبلغ 200 دينار كويتي، مع زيادة فرص الفوز مقابل كل 25 ديناراً إضافياً. إن القيمة الحقيقية لحساب «كنز» لا تكمن في قيمة الجوائز فحسب، بل في دوره المحوري في تحفيز العملاء على تبني ثقافة الادخار الاستباقي والتخطيط المالي السليم، بما يتماشى مع حملة لنكن على دراية التوعوية.»

وأضاف: "مع تجاوزنا مرحلة استئناف السحوبات، ينصبّ تركيزنا اليوم على الارتقاء بتجربة عملاء برنامج سحوبات "كنز"، وضمان تفاعلهم واطلاعهم الدائم على مستجداته. إن نجاح هذه السحوبات لم يكن مجرد خطوة ضرورية فحسب، بل هو جزء أصيل من استراتيجية أشمل تهدف إلى تقديم حلول مصرفية تتمحور حول العميل وتتميز بالشفافية، ومواكبة تطلعات العملاء، وتحقيق أفضل العوائد".

وشدد البنك على أن آلية استئناف السحوبات قد صُممت بدقة لضمان صون حقوق العملاء كاملة، حيث احتفظ كل عميل مستوفٍ للشروط ومحافظٍ على الحد الأدنى للرصيد خلال فترة التوقف بكامل فُرصه في السحوبات المقابلة، ما يجسد عدالة برنامج سحوبات كنز ويرسخ فلسفة البنك المرتكزة على تقديم مصلحة ومتطلبات العميل ضمن الأولويات.

وتابع حمد حاجي قائلاً: "إن جميع سحوبات "كنز" تُجرى بعد استيفاء جميع الموافقات المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وتحت إشراف مدققين داخليين وخارجيين، بما يضمن أعلى معايير الشفافية والعدالة".

ومن خلال استكمال جميع السحوبات المؤجلة والوفاء بكل فرصة مستحقة، عزّز بنك برقان مكانة "كنز" كأحد أبرز منتجات الادخار التي تواصل مكافأة العملاء على مدار العام. ويمكن للعملاء متابعة القنوات الرسمية للبنك للاطلاع على جدول سحوبات "كنز" لعام 2026، وإعلانات الفائزين، وأحدث المستجدات ذات الصلة.

الاقتصاد البرتقالي يعيد تشكيل حضور الدول في المشهد العالمي

دور الاقتصاد الإبداعي في تحويل المحتوى الثقافي والترفيهي إلى أداة تأثير تربط بين الإعلام والاقتصاد والهوية الوطنية

كشفت دراسة تحليلية حديثة أن الصناعات الإبداعية أصبحت أحد أبرز محركات بناء السمعة الوطنية وتعزيز الصورة الدولية للدول، في ظل التحولات المتسارعة في منظومة الاتصال العالمي والاتصال الرقمي، حيث تتقدم أدوات التأثير الثقافي والإعلامي كعناصر رئيسية في تشكيل الإدراك العام وبناء تصورات عاطفية إيجابية لدى الجمهور الدولي، بما ينعكس على جاذبية الاستثمار والسياحة والشراكات الدولية.

وأوضحت الدراسة، التي أجرتها شركة W7Worldwide للاستشارات الاستراتيجية والإعلامية، أن الاقتصاد الإبداعي، المعروف أيضًا بـ«الاقتصاد البرتقالي»، يمثل نموذجًا متكاملًا يجمع بين الإبداع والثقافة والتكنولوجيا، ويحوّل الأفكار والمنتجات الثقافية إلى أصول اقتصادية واتصالية قادرة على التأثير في الرأي العام العالمي.

قيمة اقتصادية

وبيّنت الدراسة أن الصناعات الإبداعية تساهم بنحو 2 تريليون دولار سنويًا في الاقتصاد العالمي، بما يعادل 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلى جانب توفير نحو 50 مليون وظيفة مباشرة، مع نمو متسارع في صادرات الخدمات الإبداعية التي بلغت نحو 1.4 تريليون دولار.

ويشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من الصناعات، من بينها الفنون البصرية والأدائية، والسينما، والموسيقى، والتصميم، والإعلام والمحتوى الرقمي، والألعاب الإلكترونية، إلى جانب التراث الثقافي والحرف اليدوية، بما يعزز قدرته على نقل الهوية الثقافية للدول وتشكيل انطباعات إيجابية لدى الجمهور الدولي.

اتصال عاطفي

وحول التأثير الحقيقي للصناعات الإبداعية، أكدت الدراسة أن هذه الصناعات لديها القدرة على بناء ارتباط عاطفي مع الجمهور، من خلال تقديم تجارب ثقافية تعكس نمط الحياة والقيم، بما يعزز تأثيرها في تشكيل الصورة الذهنية ويمنحها عمقًا أكبر مقارنة بأساليب الاتصال التقليدية.

وفي هذا السياق، تلعب العلاقات العامة والإعلام الرقمي دورًا محوريًا في تضخيم هذا التأثير، عبر توحيد الرسائل، وإدارة التغطيات الإعلامية، وتحويل الفعاليات والمنتجات الإبداعية إلى محتوى قابل للانتشار عالميًا.

تحول سعودي

وسلطت الدراسة الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية بوصفها نموذجًا متقدمًا في توظيف الصناعات الإبداعية ضمن إطار استراتيجي متكامل تقوده رؤية 2030، التي وضعت الثقافة والترفيه والإعلام ضمن محركات التنويع الاقتصادي وبناء القوة الناعمة.

وأظهرت المؤشرات أن نمو الاقتصاد الإبداعي في المملكة يأتي في هذا الإطار الاستراتيجي، حيث تستهدف المملكة رفع مساهمة القطاع إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي، مدعومة باستثمارات كبيرة في قطاعات الثقافة والترفيه والمحتوى الرقمي.

قطاع السينما

وفيما يتعلق بأبرز القطاعات الإبداعية التي شهدت نموًا ملحوظًا، سجل قطاع السينما تحولًا نوعيًا منذ عام 2018 مع إعادة افتتاح دور العرض، إذ ارتفع عدد دور السينما إلى أكثر من 65 دار عرض تضم نحو 635 شاشة موزعة على أكثر من 20 مدينة في مختلف مناطق المملكة.

كما حقق القطاع نموًا في الإيرادات، بالتوازي مع تنامي الإقبال الجماهيري على المحتوى السينمائي، ما يعكس تسارع تطوره وتعزيز مكانته ضمن منظومة الصناعات الإبداعية.

قطاع الفعاليات

أما في قطاع الفعاليات، فقد استقطب موسم الرياض أكثر من 20 مليون زائر خلال موسم 2025، في انعكاس واضح لتنامي الجاذبية السياحية والثقافية للمملكة.

ويعكس هذا الإقبال تنوع الفعاليات التي تشمل العروض الفنية والموسيقية، والمعارض الثقافية، والفعاليات الرياضية، والمناطق الترفيهية المتخصصة، إلى جانب الحفلات الفنية التي استضافت نخبة من النجوم العالميين والعرب.

كما برزت فعاليات الموسيقى مثل MDLBEAST ومؤتمر XP Music Futures كمنصات دولية تعزز الحضور الثقافي للمملكة، إلى جانب التوسع في قطاع الألعاب الرقمية والرياضات الإلكترونية واستضافة أحداث عالمية.

تأثير دولي

ولفتت الدراسة إلى أن هذا التكامل بين الإنتاج الإبداعي والعلاقات العامة والإعلام الرقمي أسهم في تعزيز الحضور الدولي للمملكة، وانعكس ذلك في تقدمها إلى المرتبة 17 عالميًا في مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2026 (Brand Finance Global Soft Power Index)، والذي يقيس قدرة الدول على التأثير عبر أبعاد الثقافة والإعلام والاقتصاد، بما يعكس تنامي حضورها الثقافي والإعلامي على المستوى الدولي.

نماذج عالمية

واستعرضت الدراسة أيضًا نماذج دولية ناجحة في توظيف الصناعات الإبداعية، من بينها كوريا الجنوبية التي نجحت في تصدير محتواها الثقافي عالميًا عبر الموجة الكورية، مستفيدة من المنصات الرقمية في تحقيق انتشار واسع.

كما تناولت النموذج الأمريكي الذي يعتمد على منظومة متكاملة من الإنتاج الضخم والتوزيع العالمي، خاصة في صناعة السينما والإعلام، بما يساهم في تشكيل الثقافة العالمية وتعزيز النفوذ الثقافي طويل المدى.

وأظهرت المقارنة أن الفارق بين هذه النماذج يرتبط بدرجة التكامل بين الإبداع والاتصال الاستراتيجي، وقدرة الدول على توظيف هذا التكامل في تعزيز التأثير الدولي.

تكامل اتصالي

وشددت الدراسة على أن نجاح توظيف الصناعات الإبداعية في بناء السمعة الوطنية يعتمد على تكاملها مع منظومة الاتصال الاستراتيجي، من خلال ربطها برؤية وطنية واضحة، وتوحيد الرسائل، وتحويل التجارب إلى محتوى قابل للانتشار عالميًا.

كما يمثل الإعلام الرقمي عاملًا رئيسيًا في تسريع انتشار المحتوى الإبداعي وتعزيز تأثيره في تشكيل الصورة الذهنية للدول.

توصيات عملية

ولتعظيم أثر الصناعات الإبداعية، قدّمت الدراسة عددًا من التوصيات، من أبرزها: ضرورة مواءمة هذا القطاع مع الاستراتيجيات الوطنية، وبناء إطار اتصالي متكامل يربط بين الإبداع والإعلام، وتعزيز الاستثمار في المحتوى الرقمي القابل للانتشار.

كما أكدت أهمية توسيع الشراكات مع المنصات الإعلامية العالمية والشخصيات المؤثرة، وتطوير مؤشرات دقيقة لقياس أثر الصناعات الإبداعية تجمع بين التغطية الإعلامية والتفاعل الرقمي والمؤشرات الاقتصادية.

رؤية استراتيجية

وفي هذا السياق، أكدت شركة W7Worldwide أن الصناعات الإبداعية تمثل أحد أهم الأصول الاستراتيجية في منظومة الاتصال الحديثة، لما توفره من قدرة على الجمع بين التأثير الثقافي والعائد الاقتصادي وبناء السمعة.

وأوضحت أن فعالية الاتصال تُقاس بمدى قدرته على التأثير في الإدراك العام وتعزيز الصورة الذهنية وتحقيق نتائج قابلة للقياس، وذلك من خلال تكامل الرسائل بين الإبداع والإعلام، وتحويل التجارب إلى محتوى قصصي قابل للانتشار عالميًا، وإدارة السمعة الرقمية بصورة مستمرة قائمة على التحليل والبيانات.

واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن الدول التي تنجح في دمج الصناعات الإبداعية ضمن منظومة اتصال متكاملة تحقق حضورًا دوليًا أكثر تأثيرًا واستدامة، وتعزز قدرتها التنافسية في بيئة عالمية تعتمد على القوة الناعمة والتأثير الثقافي.

الاقتصاد البرتقالي: كيف تصنع الدول سمعتها عالميًا؟

ما هو الاقتصاد البرتقالي؟

تحويل الإبداع (سينما – موسيقى – ألعاب – محتوى رقمي) إلى: قيمة اقتصادية + تأثير إعلامي + قوة ناعمة

أرقام عالمية

2.3 تريليون دولار حجم القطاع سنويًا

48+ مليون وظيفة عالميًا

لماذا هو مهم؟

يبني الصورة الذهنية للدول

يتفوق على الرسائل الرسمية في التأثير

النموذج السعودي

23.5 مليون زائر للفعاليات

المرتبة 17 عالميًا بمؤشر القوة الناعمة

أبرز النتائج

السمعة تُبنى بالتراكم لا بالحملات

الإبداع أقوى من الخطاب الرسمي

الإعلام الرقمي يضاعف التأثير

توصيات إستراتيجية

ربط الإبداع برؤية وطنية

تحويل الفعاليات إلى محتوى مستدام

الاستثمار في المنصات الرقمية

بناء شراكات عالمية مؤثرة

الخلاصة

الدول لم تعد تتنافس فقط بالاقتصاد... بل بقدرتها على تصدير الثقافة والإبداع

استبيان «الاقتصادية»

إبريل 2026

السؤال

ما هي الأسباب وراء ارتفاع موجة تعثر العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة وإغلاق مقراتها؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أبريل 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي قضية إغلاقات المشاريع وهجرة المواقع المؤجرة في المجمعات.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على (X) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

24 الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 641 • الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م
aleqtisadyah.com

العملات المشفرة تضيف 50 مليار دولار في أسبوع وسط صعود حذر تقوده بيتكوين

أنهت سوق العملات المشفّرة تعاملات الأسبوع الممتد من 18 إلى 25 أبريل 2026 على ارتفاع محدود، مدعومة بتدفّقات مؤسسية إلى صناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، التي تواصل تسجيل تدفّقات داخلة لعدة أسابيع، إلى جانب تحسّن نسبي في شهية المخاطرة، مع استمرار حالة الحذر في السوق.

وبلغت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفّرة نحو 2.6 تريليون دولار، مقارنةً بنحو 2.55 تريليون دولار قبل أسبوع، محققة مكاسب تقارب 50 مليار دولار، وبنسبة ارتفاع تقترب من 2%، وفق بيانات CoinMarketCap.

ويعكس استمرار هيمنة بيتكوين عند مستوى 59.9% من إجمالي السوق تركّز السيولة في العملة الأكبر، مقابل 10.8% لإيثيريوم، و29.3% لباقي العملات، ما يشير إلى صعود تقوده الأصول الرئيسية دون امتداد واسع إلى باقي السوق.

أداء العملات الرئيسية

عملة بيتكوين

السعر: 77,766 دولارًا القيمة السوقية: 1.55 تريليون دولار

سجلت بيتكوين ارتفاعًا طفيفًا بنحو 1.54% على أساس أسبوعي، مقارنةً بمستوى يقارب 76,600 دولار في بداية الفترة، مع تحركات محدودة تعكس حالة من التماسك النسبي في السوق.

* عملة إيثيريوم

السعر: 2,321.22 دولار القيمة السوقية: 280.14 مليار دولار

تراجعت إيثريوم بنسبة 1.69% على أساس أسبوعي، مقارنةً بمستوى يقارب 2,377 دولارًا في بداية الفترة، مع استمرار الضغوط على العملات البديلة وتراجع الزخم مقارنةً ببيتكوين.

* عملة BNB

السعر: 638.3 دولار القيمة السوقية: 85.99 مليار دولار

سجلت عملة BNB ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.68% على أساس أسبوعي، مقارنةً بمستوى يقارب 635.9 دولار في بداية الفترة، مع أداء مستقر نسبيًا يعكس توازنًا بين ضغوط البيع والطلب على شبكة بايننس.

* عملة سولانا

السعر: 86.68 دولار القيمة السوقية: 49.9 مليار دولار

تراجعت سولانا بنسبة 0.57% على أساس أسبوعي، مقارنةً بمستوى يقارب 87.63 دولار في بداية الفترة، متأثرة بضعف الزخم وانتقال السيولة نحو بيتكوين، رغم تحسن محدود خلال منتصف الأسبوع.

* عملة XRP

السعر: 1.43 دولار القيمة السوقية: 88.62 مليار دولار

تراجعت عملة XRP بنسبة 0.28% على أساس أسبوعي، مقارنةً بمستوى يقارب 1.45 دولار في بداية الفترة، في ظل استمرار الضغوط على العملات البديلة وتذبذب شهية المخاطرة.

صعود حذر وسط ترقّب الأسواق

جاءت مكاسب سوق العملات المشفّرة مدفوعة بتدفّقات مؤسسية مستمرة إلى صناديق المؤشرات المتداولة (ETF)، ما عزّز الطلب على بيتكوين على وجه الخصوص، بالتزامن مع انخفاض المعروض المتاح في منصات التداول إلى مستويات منخفضة، وهو ما رفع الضغوط الشرائية وحدّ من وتيرة البيع.

كما أسهم التحسّن النسبي في شهية المخاطرة، مدفوعًا بهدوء التوترات الجيوسياسية واستقرار الأسواق العالمية، في دعم الاتجاه الصاعد، في ظل ارتباط أداء الأصول عالية المخاطر، ومنها العملات المشفّرة، بتحركات الأسواق التقليدية، لا سيما مع تزايد حساسية المستثمرين لبيانات الاقتصاد الكلي وتوقعات أسعار الفائدة.

وفي المقابل، لم يمتد هذا الزخم بشكل متساوٍ إلى العملات البديلة، فقد أظهرت أداءً أضعف نسبيًا، ما يعكس تركّز السيولة في الأصول الرئيسية بدلًا من انتشارها داخل السوق، وهو ما يحدّ من فرص حدوث موجة صعود واسعة النطاق.

بنك قطر الوطني: خطة الصين الخمسية للتنمية تمثل تحولاً استراتيجيا في مسار الاقتصاد

اعتبر بنك قطر الوطني QNB أن خطة التنمية الخمسية الصينية للفترة (2026-2030) تمثل نقطة تحول استراتيجية، إذ تستهدف نسختها الخة عشرة مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035.

وأوضح البنك في تقريره الأسبوعي أن تحقيق هذا الهدف يعتمد أساسا على زيادة مكاسب الإنتاجية، ما يتطلب تقدما ملموسا في التحديث التكنولوجي والتحول الرقمي، إلى جانب تبني نموذج اقتصادي أكثر توجها نحو الاستهلاك.

وأشار التقرير إلى أن هذه الخطة تعكس تحولا مهما في مسار الاقتصاد الصيني، حيث لم يعد التركيز مقتصرا على نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للتقدم الوطني، بل بات يشمل أهدافا استراتيجية مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، وتعزيز الأمن القومي، والارتقاء بالقطاع الصناعي إلى مستويات أعلى ضمن سلاسل القيمة العالمية.

كما لفت إلى أن هذه الخطة تتماشى مع هدف الصين طويل الأمد بمضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035 مقارنة بعام 2020، وهو ما يستلزم تحقيق متوسط نمو سنوي يقارب 4%، في ظل انتقال الاقتصاد إلى مرحلة أكثر نضجا.

وبين التقرير أن الخطة ترتكز على خمس أولويات رئيسية مترابطة، أولها بناء نظام صناعي حديث من خلال تحديث التصنيع وتطوير التكنولوجيا المتقدمة، وثانيها تعزيز الاستهلاك المحلي كمحرك أساسي للنمو، وثالثها تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر عبر خفض الانبعاثات الكربونية.

كما ترتكز على دعم السياسات الاجتماعية مثل التوظيف ورعاية الأطفال والتعليم والتغطية التقاعدية بما يعزز الإنتاجية، إلى جانب توسيع نطاق الانفتاح على الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية مع تقليل الاعتماد على النظام المالي المعتمد على الدولار من خلال تدويل الرنمينبي وتطوير نظام مستقل للمدفوعات عبر الحدود.

ورأى البنك أن هذه الأولويات تعكس مجتمعة نموذجا تنمويا يحقق قدرا أكبر من التوازن والاكتفاء الذاتي يفوق أي خطة خمسية سابقة.

وفي السياق الصناعي، أشار التقرير إلى أن الاستراتيجية تقوم على تعزيز الاقتصاد الرقمي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 12.5% بحلول عام 2030، إلى جانب تحقيق تقدم في مجالات مثل أشباه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة الكمية، والمواد المتقدمة، والفضاء إضافة إلى تقنيات الجيل السادس، مع تحديث الصناعات التقليدية عبر الأتمتة والرقمنة بما يعكس توجها لبناء اقتصاد ينتج ويدمج التكنولوجيا المتقدمة.

وقال البنك إنه من أهم أولويات النسخة الخة عشرة من الخطة الخمسية التركيز على الاستهلاك الأسري كمحرك للطلب المحلي، فبينما يظل الاستثمار والبنية التحتية والصادرات ركائز أساسية للاقتصاد الصيني، تُولي الخطة أهمية أكبر لتوسيع دور الاستهلاك الخاص في دعم النمو ما يعني تعزيز نطاق الدعم المخصص لرعاية الأطفال لتخفيف العبء المالي عن الأسر الشابة، وتوسيع مظلة المعاشات التقاعدية لمنح الأسر الأكبر سناً الثقة في الإنفاق بدلا من الادخار، وتحسين ظروف العمل لدعم نمو الدخل بين السكان في سن العمل.

وفيما يتعلق بالتحول «الأخضر»، أوضح التقرير أن الخطة تضع أهدافا واضحة، من بينها خفض كثافة الكربون بنحو 17% بحلول عام 2030، وزيادة حصة الطاقة المتجددة إلى قرابة 25% من إجمالي الاستهلاك، ما يعكس تحولا من التركيز على استهلاك الطاقة إلى التحكم المباشر في الانبعاثات.

ولفت إلى أن بكين أنشأت صندوقا وطنياً للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون ولتمويل هذا التحول، حيث تمت هيكلته وفق نموذج حكومي مُدار من قِبل السوق، ومصمم لتعبئة رؤوس الأموال العامة والخاصة نحو إزالة الكربون.

واختتم البنك تقريره بالإشارة إلى أن الخطة تنظر إلى هيمنة الصين في تصنيع التكنولوجيا الخضراء، بدءا من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وصولاً إلى المركبات الكهربائية والبطاريات، ليس فقط كإنجاز مناخي، بل كأصل صناعي استراتيجي.

أداء الاقتصادات الخليجية حتى 2027...إلى أي مدى يمكن للقطاعات غير النفطية دفع النمو؟

تدخل الاقتصادات الخليجية مرحلة أكثر ديناميكية وتعقيدًا، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتغير ديناميكيات أسواق النفط، ما يسلّط الضوء بشكل متزايد على قوة ومرونة الاقتصادات غير النفطية في المنطقة. وبينما يواصل القطاع النفطي لعب دور محوري في دعم الاستقرار المالي، يتقدم التنويع الاقتصادي ليصبح المحرك الأكثر تأثيراً للنمو خلال المرحلة المقبلة.

وتقود كل من الإمارات والسعودية النمو الاقتصادي في المنطقة، وفقًا لصندوق النقد الدولي. فقد سجل اقتصاد الإمارات نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.8% في عام 2025، مع توقع تباطؤه إلى 3.1% في 2026، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 5.3% في 2027. بينما نما اقتصاد السعودية بنسبة 4.5% في 2025، ومن المتوقع أن يتراجع إلى 3.1% هذا العام، على أن يرتفع مجددًا إلى 4.5% في 2027.

ومع تكثيف الحكومات في المنطقة جهود التنويع الاقتصادي، لم يعد السؤال المطروح يتعلق بأهمية القطاعات غير النفطية، بل بقدرتها على الحفاظ على الزخم في بيئة عالمية متغيرة، بما يعمل على دعم النمو المستدام على المدى الطويل.

وتلقي فوربس الشرق الأوسط الضوء في هذا التقرير على أداء الاقتصادات الخليجية في 2025، وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2026 و2027 وفقاً لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي، إلى جانب آراء الخبراء حول مدى قدرة القطاعات غير النفطية على دعم النمو المستقبلي.

الإمارات

تصدّر اقتصاد الإمارات الدول الخليجية في عام 2025، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.8%، وفقًا لصندوق النقد الدولي. وقد جاء هذا الأداء القوي مدعومًا بالاستمرار في توسع القطاعات غير النفطية، والتي شكلت نحو 78% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات في عام 2025، وفقاً للبيانات الرسمية.

وفي نفس السياق، تجاوز حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات حاجز التريليون دولار (3.8 تريليون درهم)، مسجلاً نموًا بنسبة 26.8% على أساس سنوي، بينما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية وحدها أكثر من 221.6 مليار دولار (813.8 مليار درهم)، ما يعكس نموًا بـ 45.5%.

ويعلّق المدير الأول في EY-Parthenon، كاران غوبتا، لفوربس الشرق الأوسط، إن الإمارات تتصدر منطقة الخليج في النمو الاقتصادي والتنويع أيضًا حيث تمثل الأنشطة غير النفطية أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، مضيفًا أن الاقتصاد مرشح لمواصلة تحقيق نمو قوي حتى مع تراجع إنتاج النفط، وهو ما يعكس قوة قطاعات الخدمات اللوجستية والتجارة والسياحة والخدمات المالية.

ويؤكد أن "هناك ارتباطاً أقل بين أسعار النفط والناتج المحلي غير النفطي مقارنة بدول خليجية أخرى، ما يعزز المرونة في مواجهة صدمات الأسعار وحجم الإنتاج».

ويرى غوبتا أن التنويع الاقتصادي في الإمارات لم يعد هدفًا طموحًا فقط، بل أصبح بالفعل محرك النمو الأساسي. ويضيف أن استدامة هذا التحول خلال السنوات الثلاث المقبلة تختلف بشكل واضح،.

وتابع: «حين يكون النمو غير النفطي قابلًا للتصدير، وقائمًا على الخدمات، ومموّلاً من القطاع الخاص، كما هو الحال في الإمارات، فإنه يصبح قابلاً للتكرار. فالخدمات اللوجستية والسياحة والتجارة والخدمات المالية تولد دخلًا خارجيًا وتجذب رؤوس الأموال بشكل مستقل إلى حد كبير عن أسعار النفط، ما يمنح زخمًا للنمو يمكن أن يستمر خلال فترات التقلب».

السعودية

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السعودية بنسبة 4.5% في عام 2025 مقارنة بعام 2024، وفقًا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء وصندوق النقد الدولي أيضًا. وجاء هذا الأداء مدفوعًا بنمو واسع النطاق عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، بقيادة الأنشطة غير النفطية التي أسهمت بـ2.8 نقطة مئوية من النمو، تلتها الأنشطة النفطية بـ1.4 نقطة مئوية، بحسب بيانات الهيئة.

وجدير بالذكر أن اقتصاد السعودية هو الاقتصاد التريليوني الوحيد في المنطقة العربية ليصل حجمه في العام الماضي إلى 1.3 تريليون دولار. ويشكل الناتج المحلي غير النفطي حاليًا أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي في السعودية، وهو اتجاه يُتوقع أن يدعم استمرار النمو الاقتصادي، وفقاً لغوبتا. كما يعكس هذا التحول الهيكلي أداء التجارة، إذ سجلت الصادرات غير النفطية مستوى تاريخيًا في عام 2025، لتصل إلى 166.4 مليار دولار (624 مليار ريال)، محققة نموًا بنسبة 15% على أساس سنوي، وارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات من 39% إلى 44% خلال الفترة نفسها، وهو أعلى مستوى في التاريخ.

ويرى غوبتا أن النمو غير النفطي في السعودية، لا يزال يعتمد على الاستثمارات الكثيفة ودعم الدولة، إلا أنه يظل مرنًا لكنه مشروط، ويعتمد على القدرة المالية للدولة. ويضيف: «أصبحت القطاعات غير النفطية تهيمن على الاستثمار، لكن الاستدامة تعتمد على قدرة الدولة على تحديد أولويات المشاريع، ووضع استراتيجية واضحة ومنسقة لتجنب مزاحمة رأس المال الخاص.»

الكويت

تواصل الكويت جهودها في التنويع الاقتصادي، حيث أعلنت مؤخرًا عن ارتفاع بنسبة 37% في النفقات الرأسمالية ضمن ميزانية السنة المالية 20262027، الممتدة من أبريل 2026 حتى مارس 2027. ولا يزال النفط يشكل ركيزة أساسية لاقتصاد الكويت، إذ يسهم بنسبة 78.5% من إجمالي الإيرادات المتوقعة هذا العام، والتي تُقدّر بـ41.8 مليار دولار (12.8 مليار دينار كويتي). في المقابل، يتوقع المسؤولون ارتفاع الإيرادات غير النفطية بنسبة 20%، مدفوعة بمشاريع البنية التحتية.

ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنسبة 0.6% في عام 2026، قبل أن يعاود النمو إلى 2.8% في العام التالي، وذلك في مقابل الإمارات والسعودية اللتين يُتوقع أن تحافظا على معدلات نمو إيجابية خلال 2026.

ويعكس هذا التباين نمطًا أوسع عبر الدول الخليجية، ويقول الرئيس التنفيذي لـ deVere Group، نايجل غرين، لفوربس الشرق الأوسط، أن الاقتصادات الأخرى بخلاف الإمارات والسعودية وعمان، تبقى أكثر عرضة للصدمات، نتيجة انخفاض مستويات التنويع والاعتماد الأكبر على النفط، ولهذا نرى هذه الاختلافات الكبرى في توقعات صندوق النقد.

وفي 20 أبريل 2026، أعلنت الكويت فرض حالة القوة القاهرة من جديد على بعض منتجات النفط، مشيرة إلى عدم القدرة على الوفاء الكامل بالالتزامات التعاقدية فور إعادة فتح مضيق هرمز، وفقًا لبلومبيرغ، وذلك بعد إعلان سابق لحالة القوة القاهرة مسبقًا في أوائل مارس.

البحرين

تشير توقعات صندوق النقد إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البحرين بنسبة 3.1% في عام 2025، بينما من المتوقع النقد أن يشهد الناتج انكماشًا طفيفًا بنسبة 0.5% في 2026، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 4.5% في 2027، ما يعكس تعافيًا مدعومًا بتحسن الظروف الاقتصادية، واستقرار النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي.

وتكشف البيانات الرسمية أن الأنشطة غير النفطية شكّلت 85.8% من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين في عام 2025. كما ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 5.4% العام الماضي على أساس سنوي، لتصل إلى 13.1 مليار دولار (4.9 مليار دينار بحريني).

ويقول غرين أنه كلما ارتبط الاقتصاد بمصدر إيراد واحد، أصبح أداءه أكثر حدة وتقلبًا. ويضيف: «كلما كان الاقتصاد أكثر اندماجًا في قطاعات النمو العالمية مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، أصبح مسار نموه أكثر استقرارًا واستدامة».

ويشير إلى أن التقلبات في الاقتصادات الخليجية ليست عشوائية، بل تعكس بشكل مباشر درجة تركّز الاقتصاد ودرجة اعتماده على القطاعات النفطية.

قطر

تشهد قطر ديناميكيات نمو متقلبة خلال الفترة الممتدة من 2025 إلى 2027، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.8% في 2025، ومن المتوقع أن يتراجع بشكل حاد إلى 8.6% في 2026، ثم يعاود الارتفاع إلى 8.6% في 2027، ما يعكس مسارًا شديد التقلب في الأداء الاقتصادي.

ويؤكد غرين أن تقلب اقتصاد هو أوضح مثال على مخاطر التركّز الاقتصادي التي يمكن أن تراها في أي مكان ويقول: «إنها اقتصاد قوي للغاية، لكنه قائم على الغاز الطبيعي المسال، وهذا الغاز يمر عبر أحد أكثر نقاط التوتر حساسية في العالم».

وتستهدف قطر تحقيق إجمالي إيرادات يبلغ 54.7 مليار دولار (199 مليار ريال قطري) في 2026، مقارنة بـ54.1 مليار دولار في 2025، مع توقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية إلى 12.1 مليار دولار هذا العام مقابل 11.8 مليار دولار في العام الماضي.

لكن الهجمات الإيرانية أدت إلى تعطيل 17% من قدرة قطر على تصدير الغاز الطبيعي المسال، ما أثر على وحدتين لإنتاج الغاز المسال ووحدة لتحويل الغاز إلى سوائل، متسببًا في خسائر تُقدّر بنحو 20 مليار دولار سنويًا، بحسب وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، سعد بن شريدة الكعبي.

كما أعلنت قطر حالة القوة القاهرة على كامل إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بعد هجمات سابقة على راس لفان، التي تعرضت لهجوم جديد قبل نحو شهر.

سلطنة عُمان

تشهد سلطنة عُمان نموًا اقتصاديًا مستقرًا ومعتدلًا. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4% في عام 2025، ومن المتوقع أن يتسارع إلى 3.5% في 2026 قبل أن يتراجع بشكل طفيف إلى 3.4% في 2027. وجاء نمو 2025 مدعومًا بشكل رئيسي بتوسع الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.1%، مدفوعًا بنمو قوي في قطاع الزراعة والأسماك بنسبة 10.2%، والأنشطة الصناعية بنسبة 2.4%، والخدمات بنسبة 3.1%، وفقًا لوزارة الاقتصاد.

كما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية نحو 17.4 مليار دولار (6.7 مليار ريال عماني) في 2025، مسجلة نموًا بنسبة 7.5% على أساس سنوي، ما يؤكد الزخم المتواصل في جهود التنويع وأداء التجارة الخارجية.

ويؤكد غرين أن هذا الأداء المستقر لسلطنة عُمان يعكس تراكمات إصلاحية ممتدة في السياسات الاقتصادية، حيث بدأت الإصلاحات المالية، وتحسين إدارة الدين العام، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية تؤتي ثمارها بشكل تدريجي. ويضيف أن هذا ليس نموًا سريعًا بقدر ما هو نمو قائم على المصداقية والمرونة، وهي عناصر تزداد أهمية في مثل هذه الظروف الاقتصادية.

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
الأحد 9 من ذى القعدة 1447 • 26 أبريل 2026 م • رقم العدد 641

اليابان تعتزم طرح المزيد من احتياطياتها النفطية مطلع مايو المقبل

أعلنت الحكومة اليابانية نيتها طرح كميات إضافية من النفط من الاحتياطيات الوطنية، على أن يبدأ التنفيذ اعتبارا من الأول من مايو المقبل.

وأفادت وكالة الأنباء اليابانية «كيودو»، بأن الحكومة بدأت في طرح مخزونها النفطي الشهر الماضي، بعد أن أثار الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز مخاوف بشأن استقرار الإمدادات، ساعية إلى إيجاد مصادر بديلة للنفط.

وكانت الحكومة اليابانية قد أعلنت في وقت سابق عن طرح مخزون يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي لمدة 30 يوما اعتبارا من أواخر مارس الماضي، قبل أن تعلن لاحقا عن خطة إضافية لطرح كميات تغطي 20 يوما أخرى بدءا من مطلع مايو المقبل، على أن يبدأ التنفيذ الفعلي لهذه الكميات الإضافية اعتبارا من الأول من الشهر ذاته.

وتبلغ كمية النفط الخام المزمع طرحها 5.8 مليون كيلولتر، وهي مخزنة في 10 قواعد بأنحاء اليابان، وسيتم بيع النفط لأربعة من كبار تجار الجملة من خلال عقود اختيارية بقيمة تقارب 540 مليار ين ياباني، أو ما يعادل 3.4 مليار دولار أمريكي، كما سيتم تكريره وتحويله إلى بنزين ومنتجات أخرى وتوريده إلى السوق.

وفي سياق متصل، أعلنت الحكومة اليابانية أن شحنة من النفط الخام الأمريكي، تم تأمينها عبر عمليات شراء بديلة في ظل تصاعد التوترات المرتبطة بإيران، من المتوقع أن تصل إلى اليابان لأول مرة يوم الأحد المقبل.

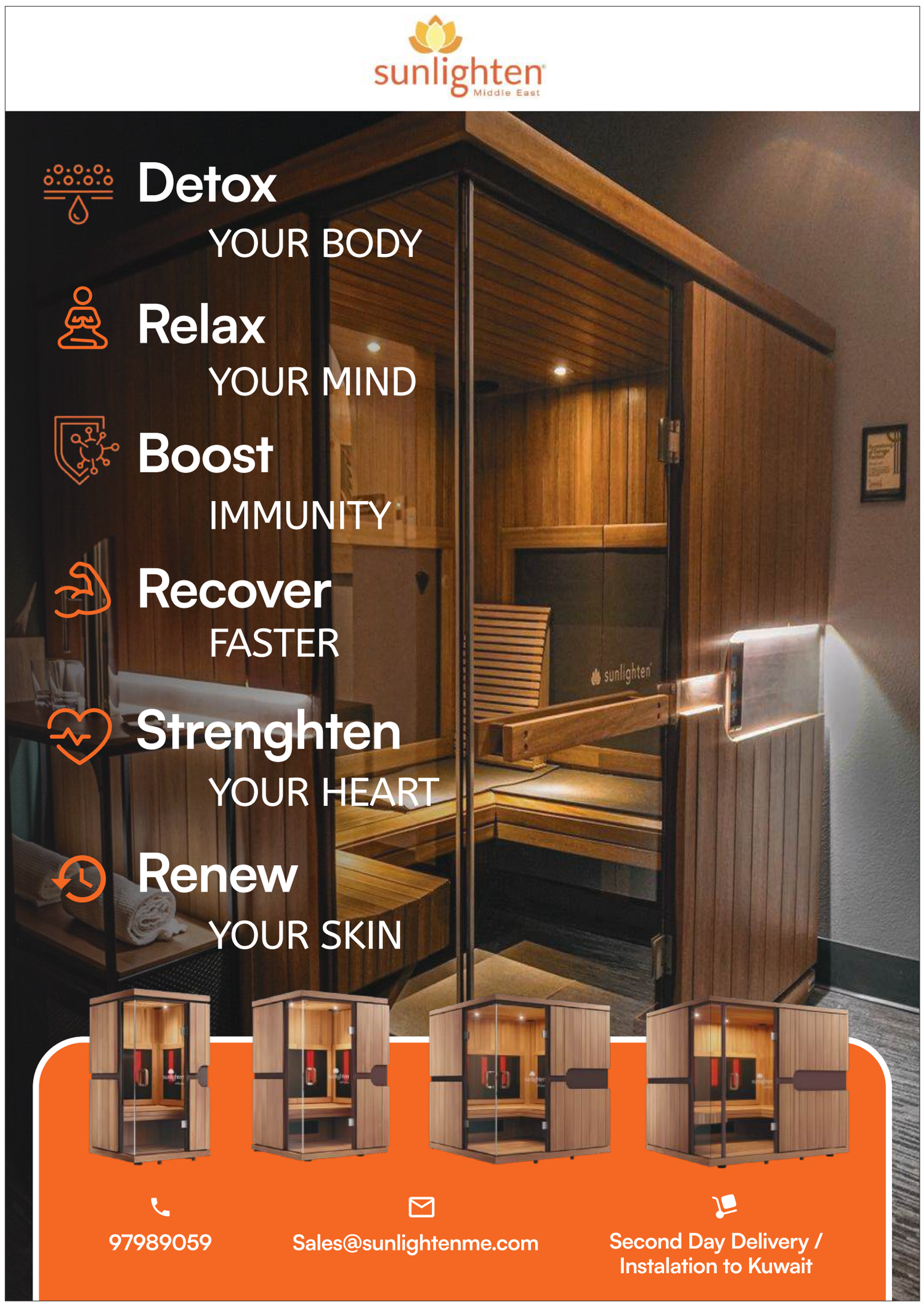

الاقتصادية ALEQTISADYAH
الموقع الالكترونى
رئيس التحرير
هشام الفهد
نستقبل الأخبار على البريد التالى
للتواصل
مدير التسويق والإعلان
جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf
www.aleqtisadyah.com
editor@aleqtisadyah.com
news@aleqtisadyah.com
50300624
حازم حيدر
@aleqtisadyahkw